مؤقت

مجلس الأمن

السنة الحادية والخمسون

الجلسة **٣٦٢١**

الخميس، ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، الساعة ١٠/٣٠
نيويورك

الرئيس:	السير جون وستون	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	ألمانيا	السيد ايتل
	إندونيسيا	السيد ويبيسونو
	ايطاليا	السيد كساردي
	بوتسوانا	السيد نكغوي
	بولندا	السيد فلوسوفتش
	جمهورية كوريا	السيد بارك
	شيلي	السيد سومافيا
	الصين	السيد تشن هواصن
	غينيا - بيساو	السيد مانو كويتا
	فرنسا	السيد ديجاميه
	مصر	السيد عواد
	هندوراس	السيد مارتينيز بلانكو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ألبرايت

جدول الأعمال

الحالة في ليبريا

التقرير المرحلي الخامس عشر للأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا (S/1996/47 و Add.1)

96-85087

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٥٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبريا

التقرير المرحلي الخامس عشر للأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا (S/1996/47 و Add.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي اثيوبيا وتوغو وتونس والجمهورية التشيكية والسنغال وسوازيلند وغامبيا وغانا وغينيا وكوت ديفوار وليبريا ونيجيريا يطلبون فيها دعوتهم للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة اعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين للاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم الحق في التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد سيرليف (ليبريا) مقعدا إلى طاولة المجلس؛ وشغل السيد عطيفة (اثيوبيا)، والسيد طعمة (توغو)، والسيد عبد الله (تونس)، والسيد كوفندا (الجمهورية التشيكية)، والسيد سيسي (السنغال)، والسيد نهليكو (سوازيلند)، والسيد جالو (غامبيا)، والسيد لامبتي (غانا)، والسيدة كامارا (غينيا)، والسيد كابا (كوت ديفوار)، والسيد ايواه (نيجيريا) المقاعد المخصصة لهم إلى جانب طاولة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

مجلس الأمن يجتمع وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

إن الغرض من هذا الاجتماع هو إتاحة الفرصة لإجراء دراسة أولية للتقرير المرحلي الخامس عشر للأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا المعروض على الأعضاء في الوثيقتين S/1996/47 والإضافة ١.

المتكلم الأول هو وزير خارجية الحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية، السيد مومولو س. ف. سيرليف، الذي أرحب به وأعطيه الكلمة الآن.

السيد سيرليف (ليبريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إنه لمن دواعي الشرف والفخر لي أن أخاطب مجلس الأمن لدى نظره في الحالة في ليبريا، التي قدمت صورة جلية عنها في التقرير المرحلي الخامس عشر للأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا، الوارد في الوثيقة S/1996/47 المؤرخة ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦.

واسمحوا لي في البداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم منصب الرئاسة لشهر كانون الثاني/يناير. وبالفعل حققت رئاستكم حتى الآن نتائج إيجابية. إننا نرحب بالابتكار في أساليب عمل المجلس، وهو الابتكار الذي في جملة أمور، يتيح للوفود المهتمة فرصة للمشاركة في المداولات العلنية للمجلس قبل اتخاذه لقراراته بشأن المسائل التي لها صلة بصون السلم والأمن الدوليين. وما من شك في أن هذا النهج يعزز الشفافية، ويوسع نطاق المشاركة في عمل المجلس، ويشير نحو توسيع عضوية المجلس وإضفاء الطابع الديمقراطي عليه في نهاية المطاف.

وأود أيضا أن أعرب للأمين العام، السيد بطرس بطرس غالي، عن بالغ امتنان مجلس الدولة والشعب في ليبريا على اهتمامه الشخصي العميق ومشاركته الدؤوبة في البحث عن حل دائم وسلمي للحرب الأهلية الليبرية. وعلى وجه الخصوص، نشير مع الشكر إلى مبادراته التي يسرت عقد مؤتمر تقديم المساعدة لليبريا، الذي جرى خلاله تقديم تبرعات دعما لاتفاق أبوجا، وعمليتي نزع السلاح وتسريح القوات، واحتياجات الانعاش والتعمير في البلد، ومساعدة فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا في تنفيذ ولايته. كما أننا نشيد بالسيد بطرس بطرس غالي زيارته لليبريا في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، وهي دليل آخر على اهتمامه، التي أدت إلى توضيح المسائل ذات الصلة في عملية السلام.

وفي بياني أمام الجمعية العامة في دورتها الخمسين، قلت:

"إن اتفاق أبوجا بشر ببزوغ فجر جديد لليبريا وسيجلب لنا ذلك الفجر، ولكن حتى لو لم يصمد هذا الاتفاق، فإننا سنواصل السعي إلى السلام متجاهلين أولئك الذين يفضلون الحرب على السلام ..." (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخمسون، الجلسات العامة، الجلسة ٢٥، ص ١٠)

كما أحطنا الجمعية العامة علما بأن تنصيب مجلس الدولة في شهر أيلول/سبتمبر الماضي قد دل على تبني حل سلمي ونهائي للأزمة الليبرية واثار آمال الليبريين الذين يعتقدون أن هذه العملية هي الآن عملية لا رجعة فيها. إن الحرب الأهلية الليبرية قد انتهت فعليا.

واليوم، أؤكد مرة أخرى لمجلس الأمن وللمجتمع الدولي أن مجلس الدولة لا يزال ملتزما التزاما راسخا بأحكام اتفاق ابوجا، وسيبذل كل ما في وسعه لضمان عدم انحراف عملية السلام عن مسارها. وفي هذا الصدد، يعتبر مجلس الدولة المناوشات التي وقعت مؤخرا في توبمانبرغ وفي أماكن أخرى من البلد حوادث مؤسفة لن تحرم شعب ليبريا من السلام الذي يتوق إليه منذ ست سنوات. ولذلك أجرينا مع الطرف الساخط مشاورات من أجل الاستماع إلى مظالمه وإيجاد الوسائل السلمية المقبولة لمعالجتها. وعلاوة على ذلك، أبلغ مجلس الدولة ذلك الطرف، بصورة لا لبس فيها، إن عملية السلام ستمضي وفقا لاتفاق أبوجا.

ونحن نعي أن الحرب شنها الليبريون على أنفسهم، وأن ما ألحقته من خسائر ببلدان منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية، التي وفرت، من خلال فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، البيئة المؤاتية لقيام الليبريين بحسم خلافاتهم عن طريق المفاوضات السلمية. إننا نقدر تقديرا عميقا التضحيات التي قدمتها الدول الأعضاء في الجماعة ولا تزال تقدمها من أجل استعادة السلام في البلد.

ونحن ممتنون أيضا للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والدول الأعضاء على تقديمهم المساعدة الإنسانية في صورة أغذية وأدوية وما إلى ذلك. بيد أننا، بوصفنا ليبريين نسعى جاهدين من أجل التحول من الحرب إلى السلام، ندعو المجتمع الدولي إلى أن يعايش الظروف الحاصلة حاليا في البلد.

لا يزال يوجد قدر من الشعور بالقلق داخل الفصائل المتحاربة وفيما بينها. فعندما تقترب الحرب من نهايتها فإن المقاتلين تساورهم مشاعر القلق. ما هو نوع الحياة الذي ينتظرهم بعد سنوات لم يعرفوا فيها إلا المواجهة المسلحة؟ ينبغي علينا أن نخفف من حدة مخاوفهم ونحن في حاجة إلى مساعدة ملموسة لتقديم بدائل منتجة لهم في المجتمع المدني.

ومنذ عام ١٩٩٠، ما فتئ فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا يحافظ على السلام في ليبريا. وقد تعين عليه القيام بذلك باستخدام الموارد الضئيلة التي توفرها البلدان المساهمة بقوات. ومرارا وتكرارا وجهت نداءات للمجتمع الدولي لتكملة الموارد التي توفرها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل النهوض بعملية السلام من كل جوانبها. والآن وعملية السلام تمر بمنعطف حرج، نناشد المجتمع الدولي أن يبدي المزيد من التفهم ويسدي المساعدة الضرورية لفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا من أجل الوفاء بولايته بموجب اتفاق أبوجا.

لقد أخذت الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا على عاتقها مهمة لم يسبق لها مثيل. فهي تعبر بصورة ملموسة عن الكلام الذي نسمعه كثيرا عن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، يؤمن وفدي بأن المجتمع الدولي يمكن أن يجني المزيد من وراء نجاح الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا في ليبريا إذا ما تم توفير المساعدة اللازمة.

وختاما، أود أن أؤكد من جديد أن مجلس الدولة قد تعهد رسميا للشعب الليبري بأنه سيلتزم باتفاق أبوجا. كما تعهد المجلس بتقديم كل دعمه إلى مبادرة السلام التي تقدمت بها الجماعة، وهو ينتظر التوقيع على اتفاق مركز القوات. وفي حين ندرك أن الليبريين مسؤولون في نهاية المطاف عن استعادة السلم والديمقراطية في بلدهم، فإننا نحتاج إلى مساعدة المجلس للتعجيل بعملية نزع السلاح وتسريح القوات

والإنعاش الاجتماعي والاقتصادي، وإجراء الانتخابات الوطنية التي ستعيد البلد إلى الإدارة المدنية في ظل سيادة القانون.

ويزكي وفد ليبريا للمجلس توصية الأمين العام بتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا حتى ٣١ أيار/مايو ١٩٩٦، ويشاطر نداءه بتقديم المزيد من الدعم لفريق الرصد. ومن جانبنا، اتعهد من جديد بالتزام مجلس الدولة بالتنفيذ الكامل لاتفاق أبوجا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر ممثل ليبريا على العبارات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيدة ألبرايت (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يجتمع مجلس الأمن اليوم لكي يبحث، بين مجموعة أوسع من الدول الأعضاء، التقرير المرحلي الخامس عشر للأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا ولكي يناقش مستقبل ليبريا.

لقد عدت لتوي من رحلة إلى افريقيا شملت ليبريا. وكان الرئيس كلينتون قد طلب مني السفر إلى ليبريا لتقييم الحالة هناك. ومع أنني لم اقدم حتى الآن تقريري إلى الرئيس كلينتون، أود الإعراب اليوم عن بعض الملاحظات والأفكار عن الحالة في ليبريا.

أولا، إنني أشاطر العديد من الآراء التي وردت في تقرير الأمين العام. إن عملية السلام تجتاز فعلا ظرفا حرجا وكما كتب،

"وسيلزم الحصول على دعم كامل من جميع الأطراف المعنية للتغلب على النكسات الأخيرة".(S/1996/47، الفقرة ٤٢).

إن ملاحظات الأمين العام عن الحفاظ على وقف إطلاق النار، والحاجة إلى موارد جديدة لمساعدة فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا في الوفاء بمسؤولياته بفعالية وضرورة إعادة إدماج المقاتلين السابقين في المجتمع المدني: كلها أمور ضرورية لإحلال السلام الدائم في ليبريا.

ولا بد أن اعترف بأن مشاعر الشك والأمل معا تراودني بشأن فرص السلام في ليبريا. فمن ناحية يبدو أن ليبريا قد وصلت الى الدرك الأسفل، ومن ناحية أخرى، فإن أعضاء مجلس الدولة، فيما يبدو، يعملون معا على ما يرام كما أنهم جميعا يدعون، على الأقل، الالتزام بالسلام. وحتى الآن فإنهم يعملون كما لو كانوا ملتزمين. إلا أنه ليس واضحا ما إذا كان التزامهم سيستمر حين يبدأ نزع السلاح وتقترب الانتخابات. ومن غير المؤكد أيضا أن يتمكن كل قائد من القادة العسكريين الرئيسيين من إبقاء سيطرته على مقاتليه إذ أن البعض ممن يشعرون بأنهم قد أغفلوا في العملية يحتمل أن يتحللوا من التزامهم.

إن الصراع في ليبريا هو صراع بين النخب وليس بين الشعب. إنها تتحارب ليس من أجل الايديولوجيا ولكن من أجل السلطة الشخصية. وذلك يثير مخاطر ويتيح فرصا في الوقت ذاته. وتكمن المخاطر في أن العمل من أجل تحقيق السلطة الشخصية، وخاصة بين المتطرفين، يمكن أن يؤدي إلى المزيد من إراقة الدماء والدمار دونما اهتمام يذكر بصون المجتمع وبنائه. وهناك فرصة تتمثل في صعوبة إقامة الصراع على السلطة على أساس الطموح الشخصي وحده. وأخيرا إن الشعب يريد السلام في غياب أي هدف إيديولوجي. إن شعب ليبريا يريد السلام.

وفي اجتماعي بمجلس الدولة، شددت على أهمية دور المجلس في الإبقاء على عملية السلام في مسارها حتى يمكن إعادة البدء في نشر فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا - ذلك النشر الذي كان قد انقطع مؤقتا بسبب القتال والهجمات على المدنيين في شتى المناطق من جانب اتباع الجنرال جونسون في حركة التحرير الليبرية المتحدة من أجل الديمقراطية. وقلت إن بوسع الليبريين وحدهم أن يصنعوا السلام، على الرغم من استمرار التزام الولايات المتحدة والمجتمع الدولي بمساعدة ليبريا. وقلت لهم إن صبر المجتمع الدولي قد بدأ ينفد، وإن عملية أبوجا للسلام التي استغرق التفاوض عليها وقتا طويلا تمر الآن بمرحلة التنفيذ الحرجة. وسيتعين على المعتدلين أن يحسنوا أداءهم إذا أرادوا أن يستمر دعم المجتمع الدولي لهم.

وقد أبدى أعضاء مجلس الدولة أسبابا عديدة للتأخير في نزع السلاح وتسريح القوات. وكان الجميع، عداهم، يتحملون اللوم. ورسالتي اليهم بسيطة: "لا مجال لأعذار أخرى". لا يمكن أن يكون هناك مزيد من التأخير في تنفيذ أهم أحكام اتفاق أبوجا، وأقصد الأحكام المتعلقة بنزع السلاح وتسريح القوات. وفيما يخص الولايات المتحدة، فإن لفظة "تأخير" لا يمكن بعد الآن أن تكون جزءا من المرادفات التي يستعملها مجلس الدولة. وإلا فإن السلام الهش القائم حاليا سينهار.

وعموما، على الأقل في الوقت الحالي، وجدت أن فريق الرصد التابع للجماعة يعمل على مايرام. ويبدو أنه يلعب دورا محايدا وبناء في الوقت الحالي على خلاف أوقات أخرى في الماضي. وعلى الرغم من خسائر فريق الرصد في الأسابيع الأخيرة، فقد أعجبت بتصميم الجنرال إينينغر على المضي قدما في وجه المصاعب. ونحن نعتقد أن فريق الرصد يستأهل دعمنا، وذلك للدور الهام الذي يلعبه الآن في ليبريا وكذلك لأنه يمثل سابقة هامة ينبغي تشجيعها، في الجهود الإقليمية للحفاظ على السلام.

ونرى، مع ذلك، أن هيكل قوة فريق الرصد ينبغي أن يكون أكثر تنوعا فيما بين الدول الأعضاء في المنطقة إذا كان له أن يشكل عملية اقليمية حقيقية للحفاظ على السلام جديرة بالدعم الدولي. ونرى أيضا أن فريق الرصد ينبغي أن يدخل في اتفاق بشأن مركز القوات مع الحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية حتى يمكن تنظيم عملية فريق الرصد في ليبريا تنظيما مناسبا.

وكما أشار الأمين العام، يتعين على المجتمع الدولي

> "أن يوفر الموارد اللازمة لتمكين فريق المراقبين العسكريين من الاضطلاع بمسؤوليتهم بفعالية" (المرجع نفسه).

وفي السنوات الأخيرة، قدمت الولايات المتحدة ٤٢٠ مليون دولار كمساعدات إنسانية و ٦٠ مليون دولار لدعم أنشطة حفظ السلام التي يقوم بها فريق الرصد. وفي ٢٧ تشرين الأول/اكتوبر تعهدت الولايات المتحدة بتقديم مبلغ إضافي قدره ٧٥ مليون دولار لدعم السلام بما في ذلك ١٠ ملايين دولار لمساعدة فريق الرصد في مجال السوقيات. وقد بدأت تصل المركبات التي تمس إليها حاجة فريق الرصد من أجل تسهيل نزع السلاح وتسريح القوات وذلك في إطار مبلغ الـ ١٠ ملايين المتعهد به ونأمل أن نقدم ما يصل إلى ١٠٠ مركبة في المستقبل القريب. والواقع أن نشر قوات فريق الرصد في كانون الأول/ديسمبر لم يكن ممكنا إلا بفضل استخدام شاحنات أجرتها حكومتي عن طريق مساعدة الأمم المتحدة، ومع ذلك فقد قلت أثناء وجودي في مونروفيا أن الأمم المتحدة ليس لديها نية السماح بتبديد دعمها السوقي نتيجة فشل الإرادة السياسية - لدى أي جانب - في تحقيق أهداف اتفاق أبوجا.

وتدعو الولايات المتحدة سائر الدول الأعضاء أن تقدم مساعدة مماثلة بأسرع ما يمكن. إن الحاجة تمس إلى المساعدة ليس فحسب لفريق الرصد ذاته، بل أيضا لتوفير ترتيب لتسريح القوات يكون أكثر جاذبية للمقاتلين السابقين.

أود أيضا أن أسلم بالعمل الشجاع الذي يقوم به المراقبون في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا. إن دورهم حيوي لنجاح اتفاق أبوجا. وأثناء وجودي في مونروفيا، أكدت للمسؤولين في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا على أننا ننتظر من البعثة، فضلا عن رصد فض اشتباك القوات ونزع سلاح المقاتلين والمساعدة في تسريحهم، أن تفي على وجه السرعة بمسؤولياتها الأخرى، بما في ذلك، التحقيق وإبلاغ الأمين العام بشأن انتهاكات حقوق الإنسان وأية انتهاكات هامة للقانون الإنساني الدولي وبشأن أنشطة المساعدة الإنسانية. ولاحظنا مع بعض القلق النقد الموجه من جماعة المنظمات غير الحكومية ومفاده أن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا تقصر في تحمل هذه المسؤوليات. ولا شك لدينا في أن المهمة صعبة. فلقد أخبرت مجلس الدولة بأن ما من طرف ينبغي أن يعوق المهام الهامة التي تقوم بها البعثة.

إننا ندرس توصية الأمين العام بتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا فترة أربعة أشهر حتى ٣١ أيار/مايو مع القيام في غضون ذلك بتقديم تقرير بحلول نهاية آذار/مارس. ونعتقد بأن من المهم جدا للمجلس أن يواصل استعراض الحالة وأن يواصل تقييم التقدم المحرز في مجال نزع السلاح وتسريح

القوات، وفي مجال التحضير للانتخابات المقرر إجراؤها في آب/أغسطس عملا باتفاق أبوجا.

إن هناك طريقة ساذجة للنظر إلى ليبريا - أي أنها أرض الفوضى. وأنا لا أوافق على ذلك الرأي. صحيح أن منروفيا مدينة يعاث فيها الخراب. ومع ذلك، فقد شهدت حياة يومية في الشوارع يحكمها النظام، ويحدوني الأمل في أن يعمل زعماء البلد على تعزيزها والارتقاء بها.

لقد بلغت القيادة الليبرية في منروفيا رسالة واضحة مفادها أن عصر الجندي الطفل في ليبريا يجب أن ينتهي فورا. فمن المثير للغضب، حسب أي معيار من معايير الحضارة، أن أطفالا دون سن الـ ١٥ ويراوح عددهم بين ٤٠٠٠ و ٦٠٠٠ طفل يحملون أسلحة أوتوماتيكية، ويقومون بذبح مدنيين أبرياء، ويتجاهلون حكم القانون. ولا هوية لهم سوى السلاح الذي يحملونه. ونحن نعتقد بأن منظمة الأمم المتحدة للطفولة بإمكانها أن تضطلع بدور رئيسي في إعادة تأهيل هؤلاء الأطفال الذين يتعرضون للإساءة، وقد أكدت على تلك النقطة خلال المناقشات التي أجريتها في منروفيا. وتقف الولايات المتحدة على أهبة الاستعداد لمساعدة منظمة الأمم المتحدة للطفولة وشعب ليبريا على إنقاذ هؤلاء الأطفال.

إن العديد من منظمات الإغاثة التابعة للأمم المتحدة تعمل بنشاط على تقديم المساعدة إلى شعب ليبريا. ولقد اجتمعت مع العديدين من مديريها. وبوسعنا جميعا أن نكون فخورين بالإسهام الذي يقدمونه في مواجهة الشدائد. ولكن يتعين على المجتمع الدولي أن يخطو خطوة إضافية ويفكر في كيفية جعل الجنود المسرحين والمدنيين الآخرين يعملون من أجل إعادة بناء الهيكل الأساسي لبلدهم، وهو الهيكل الأساسي الذي وصل بصراحة إلى الحضيض. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم المساعدة التقنية والموارد الأخرى من أجل المساعدة على إعادة تأهيل ليبريا من خلال تقديم مساعدة تقنية ومالية لمشاريع الأشغال العامة المستهدفة الممكن تحقيقها.

إن تنفيذ اتفاق أبوجا أفضل فرصة لليبريا لإحلال السلام والعدل. فلا بد من وضع حد للعنف، ولا بد للحقد من أن تتراجع حدته. ويجب على زعماء ليبريا أن يجدوا الإرادة السياسية، وأن يجد شعبها الشجاعة السياسية من أجل النجاح في بناء ليبريا الجديدة المسالمة والمزدهرة.

السيد إيتل (ألمانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود، بادئ ذي بدء، أن أرحب بهذه الفرصة التي تتيح لنا إجراء مناقشة صريحة بشأن الحالة في ليبريا عموما، والدور الذي يمكن للأمم المتحدة أن تضطلع به هناك. ونحن نعتقد بأن تقرير الأمين العام أساس صلب لهذه المناقشة ونحن ممتنون على ذلك التقرير. ومن شأن مناقشة من هذا النوع أن توفر توجها قيما لمناقشاتنا المقبلة في مجلس الأمن. ونؤيد أية تدابير مثل هذا التدبير تزيد من الشفافية.

وتشعر ألمانيا بقلق بالغ إزاء عدم إحراز تقدم في تنفيذ اتفاق أبوجا للسلام. فالأطراف في ليبريا تأخرت عدة أشهر عن الجدول الزمني المقرر للوفاء بالتزاماتها، وهو تطور بدأ يؤثر تأثيرا خطيرا على عملية السلام برمتها في البلد. وإننا نشعر بقلق خاص إزاء اندلاع القتال مؤخرا في ليبريا بين قوات حركة التحرير الليبرية المتحدة من أجل الديمقراطية، جناح الجنرال روزفلت جونسون وقوات فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الأمر الذي هو تراجع حاد في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل التوسط في الصراع الليبري.

ومع ذلك، نرحب بحقيقة أن الفصائل الممثلة في مجلس الدولة تبدو مصممة على التقيد باتفاق أبوجا للسلام، ونحن نحثها على ضبط قواتها العسكرية بغية احترامها لوقف إطلاق النار وتحقيق فض اشتباك القوات وهما نقطتان رئيسيتان في خطة السلام وتشكلان عنصرا هاما للتقدم نحو إحلال الأمن وبناء الثقة في البلد.

وفي هذا السياق، نود أن نوضح توضيحا كبيرا جدا أن وقف الأعمال العدائية بين الفصائل المتحاربة وإحلال الأمن في ليبريا أمران ضروريان لأية تدابير ترمي إلى إعادة الإعمار والتنمية وهي التدابير التي قد ينظر المجتمع الدولي فيها لمساعدة ليبريا وشعبها على التغلب على الآثار المدمرة للحرب الأهلية. ونرحب ببيان وزير خارجية ليبريا الذي استمعنا

إليه للتو والذي يفيد أن الحرب الأهلية قد انتهت عمليا.

وتود ألمانيا أن تؤكد على الدور الهام والمفيد الذي يضطلع به فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ليبريا، وتشكر البلدان المساهمة بقوات على التزامها بليبريا. وإن توسيع نطاق نشر فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا ليشمل عدة مناطق أخرى من البلد سيكون عاملا هاما في إحلال الاستقرار في البلد بصورة عامة، على الرغم من الصعوبات الأولية التي قد تنشأ، مثلما حدث في حالة توبمانبرغ.

والعمل الذي يقوم به فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مثال هام على نجاح بعثة أفريقية لحفظ السلام تحملت فيها بلدان أفريقية قدرا كبيرا من المسؤولية عن إعادة إحلال السلام والاستقرار في أحد بلدان قارتها، وبالتالي عن الاستقرار في المنطقة ككل. وعلاوة على ذلك، فإن التعاون في ليبريا بين فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا يدل على أن التعاون وتوزيع العمل بين الأمم المتحدة ومنظمات إقليمية يشكلان نموذجا مجديا. وفي هذا السياق، تؤيد ألمانيا مبادرات الأمين العام من أجل تطوير التنسيق والتعاون مع منظمات إقليمية.

إن منظمة الوحدة الأفريقية والدول الأفريقية بإمكانها أن تضطلع بدور هام في حل الصراع في أفريقيا، وبالتالي، فإن ألمانيا ترحب بالجهود المتواصلة التي تبذلها منظمة الوحدة الأفريقية والدول الأفريقية وتؤيدها، وهي الجهود التي ترمي إلى تعزيز قدراتها فيما يتعلق بالدبلوماسية الوقائية، وإدارة الصراعات وحفظ السلام.

وعلى الرغم من الصعوبات القائمة حاليا في عملية السلام الليبرية، والتي استمعنا للتو من ممثلة الولايات المتحدة إلى تقييم ذي صلة وحي عنها تعتقد الحكومة الألمانية بأن الأطراف في مجلس الدولة تبقى ملتزمة بتنفيذ خطة أبوجا للسلام في الوقت المناسب. لذلك نؤيد اقتراح الأمين العام بتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا فترة أربعة أشهر أخرى.

ومع ذلك، وخلال هذه الفترة، فإن الإرادة السياسية للأطراف في إحراز تقدم ملموس وإظهار دليل عملي على هذا التقدم ينبغي رصدها بعناية فائقة. وإذا لم يُحرز تقدم في وقت قريب فيما يتعلق بالمحافظة على وقف إطلاق النار وفض اشتباك القوات ونزع السلاح، فستكون لدينا صعوبات في تأييد تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا فترة أخرى.

السيد شن هواصن (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): نود أن نرحب بالبيان الذي ألقاه الآن وزير الخارجية الليبري.

لقد كان القتال يدور ويتوقف في ليبريا طوال ست سنوات، منذ اندلاع حربها الأهلية في عام ١٩٨٩. لقد أضرت هذه الحرب في غرب أفريقيا ضررا فادحا باقتصاد ليبريا، وقتلت ما يزيد على ٠٠٠ ١٠٠ شخص وحولت ٠٠٠ ٧٠٠ آخرين إلى لاجئين. وهي تشكل أيضا تهديدا للسلم والاستقرار في البلدان المجاورة والمنطقة بأسرها.

وفي السنوات الأخيرة، بذلت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا جهودا هائلة لإنهاء القتال في ليبريا. وقد أرسلت تلك الدول قوات حفظ سلام إلى ليبريا، وفقا للفصل الثامن، رغم مصاعبها الاقتصادية. وقد اجتمع أيضا رؤساء دول أو حكومات البلدان المعنية في المنطقة في مناسبات عديدة لتقديم مساعيهم الحميدة ووساطتهم، بغية التماس حل سليم للمسألة الليبرية. وبذلت الأمم المتحدة أيضا جهودا دؤوبة لهذا الغرض.

وقد أشرق فجر السلام يوما على ليبريا. بيد أن الحالة في ليبريا قد تدهورت مرة أخرى، كما يتبين من الخسائر التي أصيب بها فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وتفاقم الحالة الإنسانية والمصاعب المستمرة في التنفيذ الشامل لاتفاق أبوجا. وإننا نشعر بقلق وانزعاج عميقين من جراء هذه التطورات.

وتمر الأزمة الليبرية الآن بلحظة حرجة. ويبذل المجتمع الدولي والبلدان المعنية كل ما في وسعهم من أجل تجديد وقف إطلاق النار فيما بين مختلف الأطراف في ليبريا. وقد أثبتت الوقائع أنه لا يمكن أن يكون هناك زخم للسلم يكفي لتحويل السيوف إلى محاريث إلا عندما تنبذ الأطراف المعنية الحرب حقا وتواصل المفاوضات السلمية. ولهذا، نحث بقوة الأطراف الليبرية على أن تتعاون مع الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وأن تنفذ على نحو صارم الاتفاق الذي تم التوصل إليه بالفعل وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وأن تتخذ التدابير الفعالة من أجل استكمال نزع السلاح وتسريح القوات في وقت مبكر كيما تهيئ الظروف لتحقيق المصالحة الوطنية في النهاية. وينبغي أن يتخذ المجتمع الدولي أيضا إجراءات ملموسة من أجل دعم جهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وأن يتيح لهذه الجماعة تأدية دورها كاملا في هذه العملية.

وتعتبر أفريقيا، بمواردها الغنية وشعوبها المجدة، قوة هامة في المسرح الدولي. وتجاهد الآن الشعوب الأفريقية، التي عانت بدرجة كبيرة من الصراعات والحرب، من أجل تهيئة جو يسوده السلام، وإعادة بناء أوطانها وتطوير اقتصاداتها الوطنية. وقد آمنت الحكومة الصينية دوما بأن السلام والتنمية لا يمكن أن يتحققا على الصعيد العالمي دون مشاركة أفريقيا. ومن شأن أفريقيا المستقرة والنامية أن تساعد في تحقيق السلام والرخاء العالميين. ولهذا، نأمل بإخلاص أن تعزز الشعوب الأفريقية الوحدة والتعاون، وأن تتغلب على المصاعب، وأن تفض، بمساعدة المجتمع الدولي وبجهودها الذاتية، مختلف النزاعات في وقت مبكر، وتسير بذلك على طريق الوحدة الوطنية والتنمية الاقتصادية. ونعتقد أنه سيوجد في نهاية المطاف حل للصراع الليبري بالجهود المشتركة للمجتمع الدولي والبلدان الأفريقية. وستعمل الصين مع المجتمع الدولي من أجل تحقيق هذا الهدف.

السيد كساردي (إيطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد اجتمع مجلس الأمن، منذ بضعة شهور - في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ - لاتخاذ قرار يسلم بالحالة الجديدة التي خُلقت في ليبريا في أعقاب اتفاق أبوجا للسلام. وقد أشار القرار إلى التقدم الملموس الذي أحرزته الأطراف الليبرية مؤخرا صوب الحل السلمي للصراع، بما في ذلك إعادة إنشاء وقف إطلاق النار وإبرام اتفاق بشأن الجدول الزمني لتنفيذ عملية السلام، بدءا من وقف إطلاق النار إلى الانتخابات.

ويقدم لنا التقرير الأخير للأمين العام، كما نعرف، صورة جد قاتمة ومزعجة لعملية السلام. ويتوجب علي أن اعترف أن محتوياته قد تصيب المرء بالاحباط: فقد حدثت في الآونة الأخيرة انتهاكات رئيسية لوقف إطلاق النار، ترتبت عليها خسارة فادحة في الجنود الأفارقة لفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وقد حالت هذه التطورات، بدورها، دون النشر الكامل لكل من فريق الرصد التابع للجماعة وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا ولهذا فقد أجلت بدرجة كبيرة من العملية الحيوية لنزع السلاح وتسريح القوات بوجه عام. ونود أن ننتهز هذه الفرصة لنعرب عن تعازينا الخالصة لأسر وحكومات الجنود الذين فقدوا أرواحهم.

ورغم هذه النكسات الخطيرة والتأخير في تنفيذ اتفاق أبوجا المبرم في آب/أغسطس ١٩٩٥، فإننا نشاطر الأمين العام رأيه بأن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي يجب أن يظلا ملتزمين بعملية السلام الليبرية. وبالرغم من كل هذه الظروف السلبية، لا يزال يوجد في البلد درجة كافية من الالتزام بتحقيق السلم.

وفي هذه المرحلة بالذات، يعتبر التعاون الكامل بين الحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية ومجلس الدولة مع فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا ذا أهمية قصوى. فهي تستطيع معا ضمان أن تفي الفصائل الليبرية بالتزاماتها وتتيح بدء فض اشتباك فعال للقوات، يسمح بدوره ببدء عملية نزع السلاح وتسريح القوات.

لقد انعقد في نيويورك منذ عدة شهور مؤتمر للمانحين. ونحن ندرك أن توفر موارد مالية كافية من أجل عملية السلام أمر حيوي في هذه اللحظة. ومع ذلك وكما أشار الأمين العام بحق، سيعتمد هذا الدعم أيضا على إيجاد جو من الأمن والسلام في جميع أنحاء البلد.

ومع ذلك، فإن دوائر المانحين الدوليين ملتزمة بقوة بمساعدة الشعب الليبري في ميدان المساعدة الإنسانية البالغ الأهمية. والاتحاد الأوروبي بين المانحين الرئيسيين للمساعدة الغوثية إلى البلد، سواء مباشرة أو من خلال المعونة الثنائية التي يقدمها بعض دوله الأعضاء.

ونحن مقتنعون بأن التقدم المطرد في عملية السلام سيحسِّن بقدر كبير من قدرة المانحين على الالتزام بالسعي من أجل السلم والاستقرار في ليبريا، وهو هدف لا يمكن بلوغه إلا إذا أبدت الأطراف في البلد أنها ملتزمة حقا به. ونحن مستعدون للتحقق في الشهور القليلة التالية مما إذا كان يمكن تحقيقه.

السيد نكغوي (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يتيح لنا "التقرير المرحلي الخامس عشر للأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا" (S/1996/47) الفرصة في نظر هذا التقرير في جلسة رسمية لمجلس الأمن. وهذه استجابة إيجابية لرغبة الدول الأعضاء تحقيق الشفافية في أعمال الأمم المتحدة وعملية صنع القرار فيها. ومما يكتسي أهمية خاصة بالنسبة لوفدي أن ما يجري مناقشته في ظل هذا الترتيب هو الحالة في ليبريا، التي هي من أقدم الصراعات في أفريقيا. ونأمل أن يركز اجتماع اليوم اهتمام المجتمع الدولي على المأساة الليبرية وضرورة إيجاد حل عاجل لها.

وإن الجهود التي يبذلها رئيس مجلس الدولة، السيد ويلتون سانكاوولو، ونائب رئيس المجلس في شرح عملية السلام للمتقاتلين بغرض إعدادهم لنزع السلاح والتسريح تستحق الثناء. وما من شك في أن عملية السلام لن تبقى وتستمر إلا إذا تفهم الذين يسيطرون فعلا على أدوات الحرب التي تحت قيادتهم الحاجة الى نزع السلاح والى التسريح وينبغي لجميع أعضاء الحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية أن يبذلوا جهودا متضافرة للمشاركة في هذه المهمة النبيلة بضمان أن تصل هذه الرسالة الى الموالين لهم. وتقديم المساعدة الى المتقاتلين السابقين ينبغي أن يعزز ويجعل مغريا لهم بالاندماج في الحياة المدنية. وينبغي للزعماء السياسيين الليبريين والأحزاب السياسية الليبرية أن يفعلوا كل ما في وسعهم لتهيئة مناخ موات لتقديم تلك المساعدة. والمجتمع الدولي بحاجة الى أن يُطمأن الى أن هذه المساعدة ستستخدم في الغرض المراد لها. وتهيئة ظروف أمن واستقرار في البلد لا بديل عنها لإحلال الثقة.

لقد أبلغ تقرير الأمين العام المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ (S/1995/1042) المجلس بأن فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا قرر وزع قوات في أكثر مناطق ليبريا حساسية وذلك في جهد للإبقاء على قوة الدفع الخاصة بعملية السلام. وهذه مهمة جديرة بالثناء يقوم بها فريق الرصد في ضوء المخاطر الكامنة في هذا المسعى. وإن الأحداث المأساوية التي وقعت في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ - والمؤسفة حقا - أبرزت المصاعب والحقائق التي على فريق الرصد أن يتعامل معها. ونحن ندين الاعتداء الجبان على فريق الرصد ونأسف بشدة للخسائر في الأرواح. وينبغي لمجلس الأمن أن يطلب الى جميع الفصائل أن تحترم وقف إطلاق النيران وأن توجه طاقاتها الى استعادة السلم والاستقرار في ليبريا. صحيح أن فريق الرصد تعرض للمخاطر،

> "نتيجة نشر قواته دون توفر القوة والموارد اللازمتين لاضطلاعه بولايته" (S/1996/47، الفقرة ٥).

ولكن أليس من الصحيح بنفس القدر أن الحالة كانت ستزداد تدهورا لو لم يفعل فريق الرصد شيئا؟

وفي الفقرة ١٧ يتكلم تقرير الأمين العام عن تطور مثير للانزعاج البالغ في تنفيذ اتفاق أبوجا للسلام. يبين التقرير ليس فقط أن تنفيذ الاتفاق متأخر، ولكن أيضا أن عملية السلام بأسرها في خطر بالغ، خطر عرقلتها تماما. وينبغي للمجتمع الدولي ألا يسمح لهذه الحالة بأن تستمر دون توقف. وحل هذا التطور الخطير معروف للمجتمع الدولي: إن فريق الرصد بحاجة ماسة الى دعم مالي وسوقي. لقد قيل الكثير فعلا بشأن نقص الموارد المالية والسوقية لدى فريق الرصد. ولذلك، من المؤسف للغاية أن الفريق لم يحصل حتى الآن - بعد خمسة أشهر من التوقيع على اتفاق أبوجا للسلام - على الموارد اللازمة.

لقد حان الوقت أن يرقى المجتمع الدولي الى مستوى مسؤولياته في صيانة السلم والأمن. وينبغي له

أن يبين عزمه وإصراره على البحث عن حلول لجميع حالات الصراعات في العالم بنفس القدر وعلى أساس أن السلم إذا استعيد في أي مكان فإنه يبقى عليه في كل مكان. وإلا، فإن انسانيتنا المشتركة، والمصير المشترك للبشرية سيشكك فيهما الى الأبد. وبعبارة أخرى، حالات الصراعات في افريقيا ينبغي أن تعامل مثل حالات الصراعات في كل مكان آخر، وليبريا هي الاختبار. وبالمثل، فإن العلاقة بين الأمم المتحدة والترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية في عمليات حفظ السلام ينبغي أن ينظر إليها على أساس أن الأمم المتحدة يمكنها أن تساعد في بعثات صنع السلام التابعة للمنظمات الإقليمية.

وينبغي للمجتمع الدولي ألا يغيب عن نظره الدور الحاسم الذي يمكن أن يقوم به إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية في إقامة حكومة تمثيلية شرعية يمكن أن تسهم في صيانة السلم والاستقرار في ذلك البلد. وفي هذا الصدد، نرحب بالنية التي أعرب عنها الأمين العام والمذكورة في الفقرة ١٠ من تقريره لإيفاد بعثة فنية الى ليبريا للتشاور مع الحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية، ومنظمة الوحدة الافريقية والجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا بشأن الأمور المتعلقة بالعملية الانتخابية. ونحن نتطلع الى تقريره وتوصياته.

هناك توافق آراء عام على أن الشعب الذي يعيش حالة صراع بعينها يتحمل المسؤولية النهائية عن استعادة السلم والمصالحة الوطنية. إلا أن مجلس الأمن لا يمكنه أن يتجاهل المحاولات التي تبذلها قلة من الرجال المسلحين لاحباط إرادة الأغلبية. ومن المهم أن يساعد المجتمع الدولي شعب ليبريا بكل طريقة ممكنة ليحرر نفسه من سيطرة هذه القلة من الرجال المسلحين وألا يلومه على حالة الأسر التي هو فيها أو يتخلى عنه خلالها.

وبوتسوانا تؤيد توصية الأمين العام بتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا لفترة ٤ أشهر، حتى ٣١ أيار/مايو ١٩٩٦. ونأمل مخلصين أن يحرز خلال هذه الفترة تقدم كبير في تنفيذ عملية السلام وأن تجرى الانتخابات على النحو المقرر. كما نأمل أيضا أن يكون المجتمع الدولي سخيا في تقديم المساعدة الى فريق الرصد الذي يتحمل مسؤولية كبيرة في تنفيذ اتفاق أبوجا.

السيد عواد (مصر): يستهل وفد مصر كلمته بتوجيه الشكر لكم على الدعوة لهذا الاجتماع، الذي يمثل سابقة حسنة وابتكارا محمودا يسهم - دون شك في تعزيز الشفافية والديمقراطية في أعمال المجلس. ويرحب وفد مصر بتواجد معالي وزير خارجية ليبريا بيننا، وبالبيان الذي ألقاه منذ قليل، كما نعرب عن تقديرنا لجهود الأمين العام ولتقريره المرحلي الخامس عشر عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا.

لقد درسنا هذا التقرير بعناية ونسجل هنا قلقنا الشديد إزاء التأخير في تنفيذ نصوص اتفاق أبوجا الموقع في آب/أغسطس الماضي وهو ما يهدد إمكانية عقد الانتخابات الرئاسية والتشريعية في ٢٠ آب/أغسطس المقبل كما هو مقرر.

كما نعرب عن أسفنا لوقوع الهجمات الأخيرة على فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بمنطقة توبمانبرغ، ونتقدم بالعزاء لأسر الضحايا الذين سقطوا أثناء أداء واجبهم في حفظ السلام على أرض ليبريا.

إن عملية تحقيق السلام في ليبريا تمر بظروف حرجة، الأمر الذي يستلزم الدعم الكامل من جانب الأطراف الليبرية للتغلب على النكسات الأخيرة التي حالت دون تنفيذ بنود اتفاق السلام في المواعيد المتفق عليها. ولعل أهم خطوة هي إتاحة الفرصة لنحو ٦٠ ألف جندي ممن سيتم تسريحهم من مختلف الفصائل للاندماج في الحياة المدنية وإيجاد فرص عمل مناسبة لهم، وهو ما يستدعي - من وجهة نظرنا - إيلاء المجتمع الدولي أهمية خاصة لمشروعات إعادة التأهيل وإعادة بناء المرافق الأساسية للدولة بما يوفره ذلك من خلق فرص للعمل. إلا أن هذا بدوره يحتاج الى تهيئة مناخ آمن ومستقر عن طريق النزع التام لأسلحة الفصائل والضغط على مختلف الأطراف للالتزام بالأطر الزمنية - التي سيتفق عليها - لإتمام الفصل بين القوات ونزع أسلحتها.

لقد أفرزت الحرب الأهلية في ليبريا منذ اندلاعها عام ١٩٨٩ معاناة انسانية كبيرة راح ضحيتها نحو ١٥٠ ألف شخص وشردت أكثر من نصف سكان البلاد، وهو ما يضع مسؤولية أدبية وإنسانية على عاتق المجتمع الدولي في مساعدة الشعب الليبري للخروج من

محنته الحالية، وذلك من خلال تقديم كل مساعدة ممكنة للمجلس الحاكم وللحكومة الجديدة فور اتمام الانتخابات. هذا، ويجدر هنا تأكيد أهمية توفير الحماية والأمان لبعثة الأمم المتحدة وهيئات ومنظمات الإغاثة الدولية باعتبارها مسؤولية تقع على عاتق جميع الفصائل الليبرية.

إن تجربة الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا في ليبريا تعد نموذجا جيدا للدور الذي يمكن أن تؤديه التنظيمات الإقليمية ودون الإقليمية في احتواء الصراعات وحلها كما دلت التجربة على أهمية قيام الأمم المتحدة - بوصفها المنظمة الأم - بتقديم الدعم لهذه التنظيمات التي تفتقر في أغلب الحالات الى الموارد المالية والفنية والمعدات اللازمة لإنجاح مساعيها الإقليمية، ومن ثم، فإن على الأمم المتحدة مسؤولية مباشرة في إنجاح تجربة فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ليبريا والاستفادة من دروس هذه التجربة مستقبلا.

يود وفد مصر أن يوكد أهمية احترام كافة الدول - ولا سيما الدول المجاورة لليبريا - لقرار فرض حظر الأسلحة بموجب قرار مجلس الأمن ٧٨٨ (١٩٩٢) والتعاون بكل أمانة مع اللجنة المنشأة لمراقبة حسن تنفيذ قرار الحظر. إن انتشار الأسلحة في ليبريا اليوم هو الخطر الأساسي الذي يتهدد الأمور بما في ذلك استقرار ليبريا وليس استقرار ليبريا وحدها بل واستقرار الدول المجاورة والاقليم كله. إن ما تحتاجه ليبريا اليوم هو بالتأكيد ليس المزيد من الأسلحة ولكن المساعدات المالية والفنية والإنسانية حتى يمكن أن تعود الأمور إلى طبيعتها. كما أننا نرحب بجهود أمانة الأمم المتحدة وندعمها بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتقديم العون لليبريا لمساعدتها في الإعداد للانتخابات المقرر إجراؤها في آب/أغسطس المقبل وفقا لما نص عليه اتفاق أبوجا.

إن وفد مصر يؤيد اقتراح الأمين العام بمد ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبريا حتى ٣١ أيار/مايو ١٩٩٦، ونأمل أن يتضمن التقرير المرحلي الذي سيقدمه الأمين العام للمجلس في نهاية آذار/مارس العام الحالي تطورات إيجابية تؤكد اتخاذ الفصائل الليبرية خطوات جادة لتنفيذ اتفاق أبوجا.

السيد ديجاميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لقد درس وفد فرنسا بعناية التقرير الخامس عشر للأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا. وهذه الوثيقة، التي تود أن نشكر الأمين العام عليها، تدفعنا إلى تقديم التعقيبات التالية.

لعل مجلس الأمن يتذكر أن ليبريا قد مرت بفترة صعبة جدا في ١٩٩٥، مما أدى بنا إلى التفكير بإجراء انسحاب كامل لقوات الأمم المتحدة من هذا البلد. إلاّ أن الجهود التي بذلتها بلدان المنطقة، وبخاصة الجهود التي بذلها رئيس الدولة في غانا، السيد رولنغز، والممثل الخاص للأمين العام، السيد نياكي، سمحت بإقناع الفصائل بالتوقيع على اتفاق سلام جديد في أبوجا في ١٩ آب/أغسطس ١٩٩٥. وهذا الاتفاق، الذي أدى إلى إنفاذ وقفا لاطلاق النار وتشكيل مجلس دولة فعّال، تضمن جدولا زمنيا صارما لحمل الليبريين إلى صناديق الاقتراع بعد سنة من التوقيع عليه.

ومن البداية، اتضح أن من بالغ الصعوبة التقيد بهذا الجدول الزمني؛ وكان ذلك رأي الأمين العام نفسه. ومن الواضح أن الوفد الفرنسي يأمل أن تكلل عملية السلام بنجاح في أقرب وقت ممكن. وبالرغم من ذلك، فإن الدهشة لم تعترنا إزاء التأخيرات التي حدثت في الآونة الأخيرة. فعملية نزع السلاح وتسريح الجنود تشكل صلب اتفاقات السلام بأكملها. إن الريبة بين الفصائل بعد خمس سنوات من الحرب الأهلية توضح سبب بروز صعوبات لدى الاضطلاع بهذه المهام الخاصة، ويصدق ذلك على حد سواء في حالات ناميبيا وموزامبيق والسلفادور. إلاّ إننا نلاحظ إحراز بعض التقدم. فمواقع تجميع القوات يجري تحديدها، وتشعر الأمم المتحدة وفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا بالاطمئنان في الوقت الحاضر، إزاء التعاون الكامل من جانب مجلس الدولة الذي، وأكرر، أُنشئ قبل شهور قليلة فقط.

وبالتالي فإن التأخيرات الفنية في تنفيذ عملية السلام يمكن فهمها. ومن ناحية أخرى، فإنه لا يمكن غفران التقاعس القوي لدى بعض الفصائل عن احترام الاتفاقات التي التزمت بها. ولقد لاحظنا، مثلما لاحظت وفود أخرى أن جناح حركة التحرير الليبرية المتحدة من أجل الديمقراطية، بزعامة السيد جونسون، مسؤولة عن ارتكاب هجمات مسلحة كثيرة ضد جنود القوة

الافريقية. وإننا نأسف بشكل خاص للحادث الخطير الذي وقع في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ في توبمانبرغ والذي أودى بحياة ١٦ رجلا ينتمون إلى قوة فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا ونود أن نشيد بذكراهم هنا الآن. ويود وفد فرنسا، في هذا الصدد، أن يذكر بأن اشتراك الأمم المتحدة في ليبريا، حيث تم التوقيع على ما يقرب من ١١ اتفاق للسلام، يتوقف على النية الحسنة لدى الفصائل لإنهاء الحرب واستعادة الديمقراطية في ذلك البلد. وليس بإمكاننا القبول بالتجاوزات التي يرتكبها أمراء الحرب الذين يخشون أن تحرمهم عودة السلام من الغنائم التي سلبوها، على حساب السكان المدنيين. وإننا نجد من غير المقبول على حد سواء أن يستمر وضع العراقيل في طريق القوافل الإنسانية التي كانت تجول بحرية في أنحاء البلد من أجل تقديم المساعدة للسكان الذين انقطعوا عن العالم الخارجي طيلة أكثر من ثلاثة أعوام.

وإن وفد فرنسا على استعداد لتأييد توصيات الأمين العام، المتعلقة بتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا لفترة أخرى مدتها أربعة أشهر. وبالرغم من ذلك فإننا لا نعتزم أن نعطي للفصائل الحرية لمدة ١٢٠ يوما في أن تطبق أو لا تطبق الاتفاقات التي وقعت في أبوجا. وبالتالي يحدونا الأمل أن مشروع القرار الذي سيعتمده عما قريب مجلس الأمن بشأن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا سيتضمن صياغة تسمح للمجلس بأن يعيد النظر في الحالة في ليبريا خلال ستين يوما، وخصوصا فيما يتعلق بتنفيذ الفصائل للالتزامات التي تتحملها في مجال نزع السلاح والتسريح. وهكذا سيتمكن المجلس من استعراض تحليله للحالة إذا اضطرته الأحداث إلى القيام بذلك.

وفي الختام، تؤكد الحكومة الفرنسية مجددا على أنها ستواصل تقديم المساعدة إلى ليبريا لكي يتمكن هذا البلد من السير بسرعة على طريق التقدم والديمقراطية. ولقد قام وزير الخارجية الفرنسي المسؤول عن الشؤون الإنسانية بزيارة ليبريا من أجل تقييم المساعدة التي يمكننا أن نقدمها من أجل مساعدة عملية السلام. وأعلن الوفد الفرنسي، خلال المؤتمر المعني بتقديم المساعدة إلى ليبريا أن فرنسا ستقوم ببذل جهد هام عما قريب. وقد قررت الحكومة الفرنسية فعلا تقديم مساعدة إلى ليبريا تبلغ ١٥ مليون فرنك فرنسي تقريبا. وسيجري تخصيص ستة ملايين فرنك للعمليات الإنسانية وأربعة ملايين فرنك تستخدم للنهوض بإعادة إدماج السكان في منطقة ماريلاند. وستقدم فرنسا أيضا مساعدة بمبلغ ١,٥ مليون فرنك فرنسي إلى غينيا، التي تمتلك كتيبة عاملة في فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا. وسيتم عما قريب تقديم مبلغ ٣,٥ مليون فرنك فرنسي إلى صندوق الأمم المتحدة الخاص لصون السلم في ليبريا.

ويحدو فرنسا الأمل بأن يواصل الليبريون، الذين التزموا بإعادة السلام إلى بلدهم، في المستقبل بذل كل ما في مقدورهم من أجل تشجيع المجتمع الدولي على تقديم المساعدة إليهم. فالمساعدة لا يمكن تقديمها إلى ما لا نهاية. وبالتالي فإن من الضروري أيضا أن ينتهز الليبريون من ذوي النوايا الحسنة هذه الفرصة المتاحة لهم لطي إحدى الصفحات الأكثر قتامة وحزنا في تاريخهم الوطني.

السيد مارتينيز بلانكو (هندوراس) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يود وفد بلدي أن يتوجه بالشكر إلى الأمين العام على تقديمه تقريره الخامس عشر عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا، الذي يتضمن ملاحظاته بشأن عملية السلام في ذلك البلد وتوصياته بإمكانية تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا.

ونود كذلك أن نرحب بوزير خارجية ليبريا ونشكره على مشاركته في أعمال مجلس الأمن اليوم.

في أيلول/سبتمبر من العام الماضي، فإن وفد بلدي، شأنه شأن بقية أعضاء هذا المجلس، رحبوا بحقيقة أنه في أعقاب إبرام اتفاق أبوجا، قام زعماء الفصائل الليبرية بالاضطلاع بمهامهم كجزء من الحكومة الانتقالية. وفي ذلك الوقت، رحبنا باستعادة وقف إطلاق النار والبدء بعملية فصل القوات.

واعتقدنا أيضا في ذلك الوقت أن إنشاء الحكومة الانتقالية، المعروفة باسم مجلس الدولة، كجزء من اتفاق جديد يرمي إلى إنهاء الحرب الأهلية - التي استمرت ست سنوات، وأزهقت آلاف الأرواح،

وشردت داخليا الكثير من الأشخاص، وسببت تدفقات من اللاجئين إلى البلدان المجاورة - كان تطورا مشجعا خفف من قلقنا إزاء فقدان العزيمة لدى الفصائل الليبرية على تنفيذ التزاماتها.

ولكن الحوادث الأخيرة في ليبريا - الهجمات المسلحة في مدينة توبمانبرغ على مفارز فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، والقتال في منطقة كليه، وأعمال النهب التي قامت بها قوات حركة التحرير الليبرية المتحدة من أجل الديمقراطية في مدينة روبرتسبورت وفي أجزاء أخرى من البلاد جعلنا نشك في الإرادة السياسية لدى الأطراف على الوفاء بالتزاماتهم المنصوص عليها في اتفاق أبوجا.

إن التطورات الجديدة هذه، كما يذكر الأمين العام عن حق في تقريره، تهدد عملية السلام في ليبريا. يقينا أن إنشاء مجلس الدولة سجل مستوى جديدا من التقدم صوب وضع حد للحرب. ولكن الكثير من الخلافات السابقة، بما في ذلك عنصرا نزع السلاح وتسريح القوات المتسمان بالصعوبة، لم تحسم بعد.

ومع أن الجبهة الوطنية القطرية الليبرية وحركة التحرير الليبرية المتحدة من أجل الديمقراطية خاضعتان لسيطرة قادتهما، فإن هناك فصائل فرعية قد تستأنف القتال؛ وعلاوة على ذلك، قد تظهر فصائل جديدة على الساحة وتطالب بتنقيح الاتفاق أو إشراكها في العملية.

وحتى إذا أمكن نزع السلاح من البلاد واستتب السلم فيها، فإن الانتخابات التشريعية والرئاسية المزمع عقدها في آب/أغسطس من هذا العام ستظل تحديا خطيرا. فلا يزال هناك خطر أن تقرر إحدى الفصائل التي لا تكون راضية عن الأعمال التحضيرية أو عن العملية أو عن نتائج الانتخابات أن تحمل السلاح مرة أخرى. ونحن نعتقد أن ليبريا، حتى بوجود حكومة منتخبة ديمقراطيا، ستظل تواجه عقبات ضخمة، لأن هياكلها الأساسية مدمرة إلى حد كبير، ولأن عشرات الآلاف ماتوا في هذا الصراع، ومئات الآلاف غادروا البلاد.

ومع ذلك، يرى وفدي أن التنفيذ الناجح لاتفاق أبوجا مهم لمستقبل ليبريا. وقد تكون هذه آخر فرصة تتاح لذلك البلد من أجل تحقيق السلم الدائم. وأن استئناف القتال لن يجلب سوى الإدانة من جانب المجتمع الدولي، الذي قد يقلل من دعمه لعملية السلام أو يوقفه. ولذلك فإن من الأهمية بمكان أن يبدي قادة الفصائل العزيمة الكاملة على دعم العملية. وكما أشار الأمين العام، لا يمكن للفصائل أن تتوقع قيام الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجتمع الدولي بدعم عملية إقرار السلام في ليبريا إلى ما لا نهاية، في غياب إرادة سياسية واضحة من جانبها باحترام الالتزامات التي قطعتها على نفسها والتقيد بها.

ومرة أخرى، وبالإشارة إلى الحادث المسلح الذي وقع في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ في مدينة توبمانبرغ، نعتقد أن الوضع فيما يتصل بفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا لا يحتاج إلى المزيد من التوضيح. لقد عمل فريق الرصد والبعثة يدا بيد على تيسير تنفيذ الجوانب العسكرية من اتفاق كوتونو، ويعملان حاليا على تنفيذ اتفاق أبوجا وتحقيق أهم جوانب نزع السلاح وتسريح القوات. وهما، بعبارة أخرى، عنصران في عملية السلام في ليبريا. وأن حادثة كانون الأول/ديسمبر، الناجمة عن انعدام الثقة بين جناحي حركة التحرير الليبرية المتحدة من أجل الديمقراطية، لا يمكن تبريرها، وكانت بالتأكيد، كما يشير تقرير الأمين العام، نكسة خطيرة لعملية السلام عرقلت نشر قوات فريق الرصد والبعثة، التي لم توفر لها بعد ضمانات تكفل أمن أفرادها.

إننا نعتقد أن تحسين الحالة الأمنية في ليبريا يفرض على الفصائل أن تلتزم بوقف إطلاق النار، وأن تحقق تقدما واضحا في فصل القوات، وأن تنسحب من نقاط التفتيش، وأن تسمح للجهات المانحة للمساعدة الإنسانية بالقيام بعملها دون عائق، وأن تتعاون مع فريق الرصد والبعثة من أجل نزع السلاح وتسريح القوات، وأن تيسر للبعثة التمتع بحرية الحركة الكاملة في جميع أرجاء ليبريا وفقا لولايتها ومركزها، كما تم الاتفاق عليهما مع الحكومة الانتقالية. ونأمل أن تبدي الأطراف الليبرية استعدادها للوفاء بالتزاماتها.

إن وفدي يرى أن الاستقرار الداخلي والتقدم في تنفيذ اتفاق أبوجا جانبان من أهم جوانب عملية السلام في ليبريا. وعلى هذا الأساس، سندعم توصية

الأمين العام بأن يمدد مجلس الأمن ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا لفترة ٤ شهور أخرى.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالإعراب عن الشكر لحكومتي غانا ونيجيريا على تعاونهما الهام في عملية السلام من خلال مشاركتهما في فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

السيد بارك (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): إن وفدي يقدر مبادرة رئيس المجلس لهذا الشهر، السير جون وستون، في الترتيب لهذه المناقشة التوجيهية، ويعتقد أن هذه المناقشة والمناقشات التوجيهية المقبلة في جلسات المجلس الرسمية من شأنها أن تزيد من شفافية المجلس وأن تيسر إضفاء الديمقراطية عليه.

إننا نرى أن المسألة المعروضة علينا تبرر على نحو واضح هذا النمط من المحفل المفتوح. وفي ضوء المرحلة الحرجة التي وصلت إليها الحالة في ليبريا، فإن اهتمام المجتمع الدولي المستمر أصبح أكثر ضرورة مما كان عليه من قبل. وفي هذا الصدد، يثني وفدي على مبادرة وجهود السفيرة ألبرايت، التي قامت بزيارة هامة إلى بؤر التوتر في أفريقيا، بما فيها ليبريا. وينبغي أن تكون ملاحظاتها وانطباعاتها القاتمة مدخلا مفيدا لمناقشاتنا.

ويود وفدي أن يشكر أيضا الأمين العام على تقديم تقريره المرحلي الخامس عشر عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا. ونعرب بشكل خاص عن تقديرنا لرئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الرئيس جيري رولنغز، رئيس غانا، وللممثل الخاص للأمين العام، السيد انتوني نياقي، على جهودهما الحثيثة لتيسير عملية السلام في ليبريا.

إن عملية حفظ السلام في ليبريا فريدة من نوعها، لأن هذه هي المرة الأولى التي تقوم فيها المنظمة دون الإقليمية، وهي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بدور رئيسي في أفريقيا، بينما تقوم الأمم المتحدة بمساعدة أنشطة فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ورصد هذه الأنشطة.

وبشكل ما، يمكن اعتبار العملية الليبرية، بالإضافة إلى التعاون القائم بين الأمم المتحدة ورابطة الدول المستقلة في جورجيا، بمثابة اختبار لقدرة البلدان في منطقة إقليمية معينة والمنظمات الإقليمية على معالجة مشاكلها. وإن نجاح مشاركة فريق الرصد في التنسيق الوثيق مع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا سيكون مثالا يقتدى به في أماكن أخرى. وفي هذا الصدد، يستحق فريق الرصد والبعثة كل التشجيع والدعم من جانب المجتمع الدولي.

إن عملية السلام التي بدأت بالتوقيع على اتفاق أبوجا في ١٩ آب/أغسطس ١٩٩٥، بلغت الآن مرحلة حرجة. فمنذ كانون الأول/ديسمبر الماضي، ارتكبت عدة فصائل ليبرية انتهاكات خطيرة لوقف إطلاق النار. ونتيجة للعمليات القتالية المتجددة هذه، فقد العديد من جنود فريق الرصد والسكان المدنيين أرواحهم. ويعرب وفدي عن أسفه العميق إزاء وقوع هذه الإصابات ويعرب عن تعازيه الخالصة للبلدان المساهمة بقوات ولأسر القتلى والجرحى.

كما نشعر بالقلق الشديد بسبب النكسة الجديدة التي عانت منها عملية نزع السلاح بسبب حادث توبمانبورغ، الذي أجبر حفظة السلام على الانسحاب من المنطقة. بيد أنه لا ينبغي السماح لهذا الحادث بإعاقة عملية السلام المتوخاة في اتفاق أبوجا. وفي هذا الصدد، أود الترحيب بالالتزام القوي باتفاق أبوجا الذي أعاد التأكيد عليه وزير خارجية ليبريا في بيانه هذا الصباح.

ونحث بقوة جميع الفصائل، وخاصة جناح الجنرال روزفلت جونسون التابع لحركة التحرير الليبرية المتحدة من أجل الديمقراطية، أن تلتزم بتعهداتها بعملية السلام وألا تتورط في أية أنشطة قد تخل بها.

إن مسألة نزع السلاح وتسريح القوات تقع في صميم الحالة الصعبة في ليبريا. ونؤكد على أهمية دور قادة الفصائل في ضمان تعاون جنودهم مع فريق الرصد والبعثة في عملية نزع السلاح وتسريح القوات. إذ دون النجاح في نزع السلاح وتسريح القوات التي يقدر عددها بـ ٠٠٠ ٦٠ مقاتل، لا يمكن للسلام أن يسود المجتمع الليبري الذي مزقته الحرب.

ويرى وفدي أيضا أن تعاون الحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية أمر ضروري لنجاح عملية السلام في ليبريا. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تحظى عملية حفظ السلام والمساعدة الإنسانية في ليبريا بالتعاون والتنسيق الكاملين مع الحكومة الانتقالية الوطنية في ليبريا. ونؤكد على مسؤولية الحكومة الانتقالية في ضمان الحرية الكاملة لحركة هؤلاء الأفراد في أدائهم لعملهم.

وعلى الرغم من الجوانب المؤسفة التي أشرت إليها تـوا، وقعـت بعض التطورات الإيجابية خلال الأشهر القليلة الماضية وينبغي ألا تمر دون الالتفات إليها.

يرحـب وفـدي بعـزم الأميـن العـام علـى تعييـن موظـف انتخابي أقـدم، ويلاحـظ مع الارتياح أن مكتـب الأمـم المتحـدة لتنسيـق المساعدة الإنسانيـة أصبـح يعمـل بكامل طاقته في النهـوض بمسؤوليتـه عـن تنسيـق المساعـدة الإنسانيـة وكذلـك عـن جوانـب إعـادة الإدماج في عملية تسريح القوات.

ويسرنا أيضا أن الحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قد أبرمتا اتفاقا يحدد إطار إعادة اللاجئين إلى أوطانهم وإعادة إدماجهم في مجتمعهم، ونأمل أن تزداد ازديادا مستمرا العودة الطوعية للاجئين التي تجرى حاليا في شمال ليبريا.

وإذ نردد مفهوم الأمين العام، الوارد في خطة للتنمية، بأن التنمية شرط مسبق لا غنى عنه لإحلال الســلام، نرحب بالخطة الرامية إلى عقد اجتماع خاص للتشاور بين الحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية وشركائها الدوليين في آذار/مارس ١٩٩٦ يتناول عملية إنعاش ليبريا وإعادة بنائها.

وكما جاء في التقرير، أدت الأحداث الأخيرة في ليبريا إلى شعور بالقلق الجاد وأدت بكل أسف إلى تعطيل تنفيذ اتفاق أبوجا لأكثر من شهرين. وأعتقد أن الوقت قد حان لتجدد جميع الفصائل الليبرية التزامها بعملية السلام وذلك بالتقيد بالجدول الزمني المقرر والمؤدي إلى إجراء الانتخابات بعد سبعة شهور من الآن. إن في أيديهم أساسا أن يُصبح بلدهم بلد التحرر والسلام والرخاء، كما توخى أسلافهم.

ووفدنـا يتذكـر بكـدر مقـالا نُشر حديثا في صحيفة "نيويـورك تايـمز" اقتبـس أقـوال الجنرال تشارلز تايلور، أحد قادة الفصائل، في محادثة يقال إنه أجراها مع السفيرة البرايت في مونروفيـا في الأسبوع الماضي فيما يتصل بالحرب الأهلية الليبرية المستمرة منذ سبع سنوات حيث قال:

"لقـد بدأتهـا والآن لا أعـرف كيـف أوقفها".

والإجابة على هذا السؤال الهام واضحة سهلة. ينبغي لجميع الفصائل المعنية أن تلتزم بالتعهدات التي دخلت فيها بحرية في أبوجا في الصيف الماضي وأن تنفذها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزيـة): أشكر ممثل جمهوريـة كوريـا على العبـارات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد ويبيسونو (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسر وفـدي عظيـم السرور أن ينضم إلى المتكلمين السابقين في الإعـراب عن تقديرنا للأمين العام على تقريره المرحلـي الخامـس عشر عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا الصادر في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦.

ويـود وفـدي أن يرحـب بوزير خارجية ليبريا وأن يشكره على بيانه الثاقب. كما نود الإعراب عن امتناننا للممثل الخاص للأمين العام، السيد أنتوني نياقي، ولرؤسـاء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وفريق الرصد التابع للجماعة على جهودهم المستمرة من أجل تنفيذ اتفاق أبوجا. كذلك نثني على أفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا على جهودهم في استعادة السلام والأمن والاستقرار في ليبريا.

إن التوقيع على اتفاق أبوجا في آب/اغسطس ١٩٩٥ أعطى شعب ليبريا والمجتمع الدولي شعورا بالتفاؤل بأن الحرب المدنية التي دامت ست سنوات وتركت آثـارا كارثيـة، مـن الناحيتين الإنسانية

والاقتصادية، بدأت تقترب من نهايتها. وقد شعرنا بتشجيع أكبر لإجراء مجلس الأمن في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، باتخاذ القرار ١٠٢٠ (١٩٩٥) الذي كنا نثق بأنه سيشكل الأساس لدعم دولي جديد لعملية السلام.

وللأسف أن التفاؤل البازغ الذي شعر به وفدي يضعفه التقرير الأخير للأمين العام الذي يصور عموما حالة سياسية وعسكرية وإنسانية متدهورة. ونأسف بشدة للصراع المأساوي الذي تفجر في توبمانبرغ بسبب الشكوك المتأصلة بين بعض الفصائل، وللاصابات الناشئة عن ذلك بين صفوف أفراد فريق الرصد والسكان المدنيين. لذلك أغتنم هذه الفرصة، نيابة عن الوفد الاندونيسي، للتعبير عن أعمق تعازينا لأسر جنود فريق الرصد الذين قتلوا أثناء أداء واجباتهم وكذلك لأسر المدنيين الأبرياء. ولا يمكن التهوين من آثار هذا الحادث البالغة الضرر على عملية السلام. كما نلاحظ وقوع انتهاكات خطيرة لوقف إطلاق النار ومناوشات خطيرة في مناطق أخرى ونشعر بالقلق حيالها.

إن هذه الأحداث لم تتسبب فقط في وقوع المزيد من التأخيرات في تنفيذ اتفاق أبوجا، بل إنها تعطي، في رأينا، دلالة واضحة على ضرورة زيادة تشجيع تدابير بناء الثقة بين الفصائل. وفي هذا الصدد، ندعو القيادة الليبرية أن تبدي إرادة سياسية حقيقية لوضع عملية السلام في مسارها مرة أخرى ونبذ منطق الحرب في حل خلافاتها. لذلك يود وفدي أن يكرر القول بأنه لا يمكن أن يُنتظر من المجتمع الدولي أن يدعم عملية السلام في ليبريا إلى الأبد، في غياب عزم واضح من جانب الفصائل على الالتزام بالتعهدات التي قطعتها على نفسها وتنفيذها.

ويرى وفدي أن السلام الدائم سيظل بعيدا عن متناولنا إذا لم يتم تنفيذ الخطة المفصلة لنزع السلاح وتسريح القوات التي وضعتها البعثة وفريق الرصد بالتشاور مع الحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية، والفصائل وأوساط الإغاثة الإنسانية. بيد أننا ندرك تماما الصلات المتشابكة بين شتى الجوانب ذات الصلة، كما أشار إلى ذلك الأمين العام في الفقرة ٤٣ من تقريره، وبأن نجاح عملية التسريح ستتوقف على فرص إعادة إندماج المقاتلين السابقين في الحياة المدنية، في حين أن نجاح عملية إعادة الإندماج تتطلب اقتصادا منشطا وهذا لا يمكن تحقيقه إلا في ظل بيئة آمنة مأمونة.

ولا يمكن تحقيق هذه البيئة إلا عن طريق عملية نزع سلاح ناجحة. وتحقيقا لهذا الغرض، من الضروري أن يكثف المجتمع الدولي جهوده، دون إبطاء، في تقديم الموارد اللازمة بغية تفادي احتمال انتشار هذا الصراع. وهنا نؤكد على الحاجة إلى التركيز على الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام بوصفهما تدبيرين لدرء أي اندلاع جديد للصراع مثل ذلك الذي حدث في توبمانبرغ.

ويشجعنا أن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية يعمل حاليا بكامل طاقته وهو ملتزم بعملية توفير المساعدة الإنسانية ويعد الخطط للبرامج والأنشطة التي ستؤدي إلى إعادة اندماج المسرحين. لذا فنحن نؤمن بأن من الأهمية بمكان بذل الجهود بطريقة مجدية بغية التصدي بالشكل المناسب، لأوجه الحرمان الاقتصادي التي غالبا ما توفر الحافز على اللجوء إلى العنف.

ونود، في هذا الخصوص بالذات، تكرار النداء الذي أطلقه الأمين العام إلى الحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية من أجل توفير كامل دعمها للمساعدة في هذا المسعى الحاسم الأهمية وتجنيد دعم الفصائل الليبرية لذلك.

وفي حين يوفر سجل الأحداث الأخير في ليبريا فرصة سانحة للشعور بخيبة الأمل، يمكننا بالرغم من ذلك أن نستشرف بارقة أمل في الأفق، وتنبع مشاعرنا المشجعة هذه من عناصر عديدة.

أولا، نلاحظ الخطوات الأخيرة التي قام بها الأمين العام في سبيل التحضير للانتخابات التشريعية والرئاسية المقرر اجراؤها قبل نهاية آب/اغسطس ١٩٩٦، على النحو المنصوص عليه في اتفاق أبوجا.

ثانيا، نشير إلى أن الحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وقعا في ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ على

اتفاق ينشئ إطارا لإعادة اللاجئين إلى ديارهم وإعادة إدماجهم.

ثالثا، يستمر التعاون المتواصل بين بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا والحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية والوكالات الاخرى التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، تيسيرا لدعم النظام القضائي الليبري ومجموعات حقوق الإنسان.

رابعا، بدأ يظهر جهد تنسيقي من جانب المجتمع الدولي للاستجابة للجهود الرامية إلى التعمير وإعادة التأهيل.

إن هذه العناصر تشكل، في رأينا، إطارا ملائما وحفازا للمضي بعملية السلام قدما.

وبالاستناد إلى هذه الخلفية، وبعد نظر وتحليل دقيقين، يوافق وفدي بالكامل على توصية الأمين العام الداعية إلى تمديد ولاية البعثة لفترة مدتها أربعة أشهر، تنتهي في ٣١ أيار/مايو ١٩٩٦.

لقد شرحت إننا، على غرار الأعضاء الباقين للمجلس، نشعر بخيبة الأمل والإحباط من جراء استمرار انتهاكات اتفاق وقف إطلاق النار وبطء التقدم في تنفيذ اتفاق أبوجا. إلا أن هذه الاعتبارات الخطيرة يجب ألا تلقي بظلالها على التقدم المحرز حتى الآن. وعلاوة على ذلك، من شأن القيام بانسحاب في هذه المرحلة أن يرسل إشارة خاطئة للأطراف بشأن تصميم المجتمع الدولي في هذه المسألة، وأن يضر بالتأكيد بالثقة المودعة بفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا. وبالنظر إلى وجود احتمال كبير جدا بدفع عملية السلام إلى الأمام، لا نشعر بأن الوقت مناسب للقيام بسابقة لا مبرر لها بسحب الدعم في وقت أحوج ما تدعو الحاجة إليه.

السيد فلوسوفتش (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر الأمين العام على التقرير المتعلق بالحالة في ليبريا الوارد في الوثيقة S/1996/47.

واسمحوا لي أيضا بأن أعرب عن تقدير وفدي لكم، السيد الرئيس، على مبادرتكم بعقد هذه الجلسة التوجيهية بشأن ليبريا، التي توفر فرصة سانحة مفيدة لتبادل الآراء بشأن هذا الموضوع ولاكتساب معلومات جديدة. نحن سعداء لرؤية سعادة وزير خارجية ليبريا بيننا ونرحب بتصميمه على النجاح في التحقيق السريع للسلام في بلده. ونحن ممتنون أيضا للسفيرة ألبرايت على انطباعاتها عن زيارتي لليبريا وعن أحدث التطورات في منطقة الصراع.

لقد اطلعنا باهتمام بالغ على التقرير المعروض علينا، سيما وأنه يتمحور حول الفترة التي كانت فيها بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا تنفذ ولايتها المعدلة طبقا لقرار مجلس الأمن ١٠٢٠ (١٩٩٥) المؤرخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥.

ويشكل هذا القرار أيضا مرجعا صالحا في مناقشتنا اليوم، نظرا لأن مجلس الأمن يلاحظ، في ديباجة القرار، بعض الاتجاهات الإيجابية في تطور الحالة، مثل التقدم المحرز باتجاه تحقيق تسوية سلمية للصراع في ليبريا وتصميم الأطراف المشاركة في الصراع على صون السلم والاستقرار داخل الدولة.

ولكن، لسوء الحظ، لم يؤكد التقرير المرحلي الخامس عشر للأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا أن هذه العمليات كانت دائمة. ووفدنا لا يزال قلقا بوجه خاص من جراء الثغرات التي تشوب اتفاق وقف إطلاق النار، فحادث توبمانبرغ، الذي فقد من جرائه ١٦ فردا من أفراد فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا أرواحهم، انتهاك في غاية الجدية لاتفاق أبوجا المؤرخ ١٩ آب/اغسطس ١٩٩٥. ومن المؤسف أن انتهاكات اخرى لوقف إطلاق النار وهجمات اخرى على مراكز فريق الرصد وأفراده قد أعقبت ذلك.

من الواضح أن حادث توبمانبرغ ساهم في تصعيد التوتر في أنحاء البلد فقد أضر بالثقة بين المجموعات السياسية والعسكرية، وتسبب عن طريق زيادة التهديد العسكري، بتأخير كبير في النشر المقرر لفريق الرصد والبعثة. ونتيجة لهذا الحادث، تضعضعت ثقة المجتمع الدولي إلى حد كبير بما تبقى لعملية السلام في ليبريا من هيبة وزخم.

إن الوفد البولندي يرحب بالأنشطة التي يضطلع بها كل من الحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية، ورئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا والممثل الخاص للأمين العام في ليبريا، لنزع فتيل هذا الحادث وكفالة الإفراج السريع عن المدنيين والجنود التابعين لفريق الرصد الذين احتجزوا. ونعرب عن صادق أملنا بأن تخفف هذه الأنشطة من توتر الحالة في المنطقة وأن يكون لها تأثير إيجابي على الحالة في ليبريا برمتها.

ونود أيضا الإشارة إلى أجزاء التقرير التي تسمح لنا بعقد بعض الأمل بأن تمضي عملية السلام في ليبريا قدما بالرغم من التأخيرات. كما نعلق، بالتحديد، أهمية بالغة على الحوار السياسي القائم. إلا أنه لا يمكن الإفراط في تقدير أهمية هذا الحوار.

أما بالنسبة إلى المساعدة الإنسانية فيجري توفيرها وتوسيعها لتشمل مناطق لم يكن بالإمكان بلوغها قبل الآن. ونرغب في التشديد على دور مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية في هذا الخصوص.

إن العودة الطوعية للاجئين إلى ديارهم عامل أساسي في توفير زخم جديد لإعادة زراعة الأراضي المتروكة.

ونرحب أيضا بآخر مرحلة من المشاورات المتعلقة ببرنامج نزع السلاح وتسريح المقاتلين.

واسمحوا لي أن أقول بوضوح أنه يبدو أن الوقت الحالي حرج بالنسبة لمستقبل عملية السلام في ليبريا. إذ تتحمل الأطراف السياسية المسؤولية الكبرى عن التطورات الحاصلة في البلد، وإن النجاح في نزع فتيل الأزمة التي نجمت عن حادث توبمانبرغ والمضي قدما في تنفيذ اتفاق أبوجا يعتمدان، في نهاية المطاف، على الإرادة السياسية لتلك الأطراف. وعلى غرار ذلك، يمكننا القول إن مصير بلدها مرتبط بدرجة نضجها وتحملها المسؤولية.

وأود أيضا التشديد على أهمية العمل المتواصل الذي تؤديه المنظمات الإقليمية مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا ومنظمة الوحدة الافريقية، وكلاهما يشارك مشاركة كبيرة بعملية السلام في ليبريا.

واسمحوا لي أيضا بأن أشدد على حقيقة أن قدرة المنطقة على تنفيذ مهامها الهامة في منطقة الصراع تعتمد أيضا على الدعم المادي والسوقي المقرر أن يوفره المجتمع الدولي. ويجب علينا ألا نألوا جهدا في سبيل دعم عملية السلام في ليبريا.

وينبغي لنا أيضا أن نبقى ثابتين في اقتناعنا بأن اهتمام المجتمع الدولتتي ومساهمته بفضل الإرادة الصادقة للأطراف المتحاربة، لن يذهبا سدى.

الرئيس: أشكر ممثل بولندا على الكلمات الطيبة التي وجهها إلي.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): لما كان بياني هذا أول بيان أدلي به في جلسة رسمية لمجلس الأمن في شهر كانون الثاني/يناير، فإنني أود أن أهنئكم، السيد الرئيس، بمناسبة تسنمكم مهام رئيس المجلس لهذا الشهر.

وأعرب أيضا عن امتناني لجميع زملائي على الكلمات الرقيقة التي وجهوها للوفد الروسي فيما يتعلق بتولينا رئاسة مجلس الأمن الشهر الماضي.

والوفد الروسي ممتن للأمين العام على تقريره المفصل عن ليبريا. ونرحب بحضور وزير خارجية ليبريا بيننا، ونرحب أيضا بالخطاب الهام الذي ألقاه.

لسوء الحظ أن المعلومات الواردة من ليبريا، بما فيها المعلومات التي سمعناها اليوم، تنبئ عن حالات توقف جدية في عملية السلام، وهذا سبب يحمل على القلق الجدي. فلم يحرز تقدم حقيقي في عملية فصل القوات ونزع سلاح المقاتلين وتسريحهم. وليس هذا فحسب - كما أشار الأمين العام في تقريره بل ثمة تجمعات مسلحة تحاول إعادة بسط سيطرتها على مواقع لها سبق لقواتي أن انسحبت منها.

إننا ندين بقوة الهجمات المسلحة التي أدت إلى حدوث إصابات كثيرة جدا في صفوف أفراد حفظ

السلام لفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا. ونعرب عن تعازينا العميقة لأسرهم.

لقد أدت الأحداث في منطقة توبمانبرغ إلى تدهور الحالة بشكل حاد في ليبريا وأوقفت مزيدا من نشر وحدات فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة، ملحقة بذلك الضرر بعملية السلام ككل. ولا نستطيع أن نقبل محاولات الفصائل الليبرية تبرير هجماتها على قوات حفظ السلام وعدم إحراز تقدم صوب تسوية سياسية بادعائها أن المجتمع العالمي لم يوفر لها أموالا كافية لضمان عملية السلم. ويعمل المجتمع الدولي بنشاط من أجل السلم في ليبريا، ويمكننا أن نرى ذلك في الأعمال المشتركة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومنظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة وجهود كثير من الدول فرادى، وآخر مثال على ذلك كان زيارة الممثلة الدائمة للولايات المتحدة السفيرة ألبرايت للمنطقة.

ومع ذلك، من الواضح ان السلم الدائم، والاستقرار والمصالحة الوطنية لا يمكن استيرادها من الخارج. وإن مفتاح النجاح في عملية السلم في ليبريا في أيدي الليبريين أنفسهم، ويراودنا الامل بأن تتوفر لدى زعمائهم الحاليين الإرادة والحكمة السياسيتان الكافيتان لأن يتمكنوا، من خلال الجهود المشتركة، من إنقاذ بلدهم من هذه الدائرة المفرغة من العنف وسفك الدماء.

ومهمة المجتمع الدولي، كما نراها، هي أن يقدم إليهم كل المساعدة الممكنة في هذا المجال. ويطلب الاتحاد الروسي إلى جميع الأحزاب الليبرية التعاون بالكامل مع فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا في أداء واجباتهم والوفاء بالالتزامات التي قبلت طوعا بموجب اتفاق أبوجا.

ويؤيد الوفد الروسي توصية الأمين العام بتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا لفترة اربعة أشهر. وإننا نتوقع أنه عند نهاية آذار/مارس سيقوم الأمين العام في هذه الغضون بتقديم تقرير مؤقت لينظر فيه مجلس الأمن عن تطورات العملية، يتضمن تحليلا للمسائل المرتبطة بترتيبات الانتخابات في ليبريا، المقرر إجراؤها في آب/أغسطس من هذه السنة.

ويجب أن تفهم الأحزاب الليبرية بوضوح أن صبر المجتمع الدولي ليس بغير حدود وأن مجلس الأمن لا يمكنه أن يقوم بتمديد ولاية وسلطة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا إلى ما لا نهاية. وسيعتمد الدعم النشيط الإضافي من جانب المجتمع الدولي لعملية السلام في ليبريا إلى درجة حاسمة على ما اذا كانت الأطراف الليبرية قادرة حقا على إبداء الإرادة السياسية لتطبيع الحالة في البلد والوفاء بأحكام اتفاق أبوجا بإخلاص.

ومن المهم بالنسبة لنا جميعا أن تتوج التسوية السياسية في ليبريا في القريب العاجل بنجاح كامل. ونعتقد أن الخبرة المكتسبة في هذا البلد للتفاعل العملي فيما بين الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الأفريقية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا يمكن أن تطبق على نحو مفيد على عمليات حفظ السلام الأخرى ويمكن أن تشكل إسهاما هاما في تطوير التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الاقليمية ودون الإقليمية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي على كلماته الرقيقة الموجهة إلي.

السيد مانو كويتا (غينيا - بيساو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): السيد الرئيس، يود وفد غينيا - بيساو، من خلالكم، أن يهنئ الأمين العام على التزامه بقضية أفريقيا وأنشطته في هذا المضمار، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بليبريا. ونود أن نشيد إشادة قلبية بجميع رؤساء دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على تفانيهم ودعمهم لفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا منذ إنشائه بغية تسهيل عملية استعادة السلم وتحقيق المصالحة الوطنية في ليبريا.

وننتهز هذه الفرصة كي نرحب بوزير خارجية ليبريا ونطمئنه إلى زمالة غينيا - بيساو، ورغبتها في أن تعمل من أجل السلم والمصالحة الوطنية بوصفها بلدا صديقا وشقيقا. ونشكره على المعلومات

التي قدمها إلينا فيما يتصل بالحالة الراهنة في ليبريا.

إن غينيا - بيساو، وهي بلد في نفس المنطقة دون الإقليمية، تشعر بقلق عميق إزاء التنفيذ البطيء لعملية السلام في ذلك البلد الشقيق. وقد كان بلدي يتابع دائما باهتمام خاص تطور الحالة، وقد رحب بتوقيع اتفاق أبوجا وتشكيل مجلس الدولة.

ونود أن نؤكد مرة أخرى ارتياحنا إزاء مذكرة التفاهم الموقعة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ وتأييدنا لها، ونحث أطراف الصراع على مواصلة السير على طريق السلام والمصالحة الوطنية، وعلى العمل من أجل تعمير بلدها والامتناع عن أي عمل يمكن أن يُقوض احترام أحكام وقف إطلاق النار الموضوعة وفقا لاتفاق أبوجا.

ومع ذلك، نأسف للأحداث التي وقعت في تونمانبورغ في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ونشجب موت الأعضاء العديدين في فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمدنيين الأبرياء.

وغينيا - بيساو مقتنعة اقتناعا راسخا بأن الإرادة السياسية لجميع الأطراف المعنية أمر لا غنى عنه للتسوية السلمية للصراع. بيد أننا نعتبر أيضا أن الدعم المتواصل والقوي من جانب المجتمع الدولي لازم للتعجيل بعملية السلام. ومن شأن ذلك أن يخفف معاناة السكان، التي استمرت حتى الآن فترة طويلة جدا.

وفي هذا السياق، نناشد بإلحاح المجتمع الدولي الوفاء بوعده الذي قدمه في المؤتمر المعني بمساعدة ليبريا، المعقود في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ هنا في نيويورك.

وتكتسي مشكلة اللاجئين والمشردين أهمية حيوية وتستحق اهتماما خاصا من جانب المجتمع الدولي. وكما يعرف المجلس، لقد قامت غينيا - بيساو بالفعل بإيواء عدد كبير منهم، وقد كان لهذا مضاعفات بالنسبة إلى حالتها الاقتصادية الهشة. ويجب أن يقدم أدنى قدر من الضمان للأمن والاستقرار حتى يمكن للكثيرين منهم أن يعودوا طوعا وفي نفس الوقت.

وفي هذا الصدد، نود أن نشيد بمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والمنظمات غير الحكومية على أنشطتها على أرض الواقع، في ظل ظروف بالغة الصعوبة، وأن نؤكد من جديد دعمنا الكامل لها.

وفي الختام، نود أن نُعرب عن دعمنا دون تحفظ للمقترحات المقدمة من جانب الأمين العام في الفقرة ٨ من تقريره، المتصلة بالانتخابات المتوخاة في اتفاق أبوجا، وفي الفقرة ٤٥، المتعلقة بتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا لفترة أربعة أشهر. ونود أيضا أن نؤكد مرة أخرى رغبتنا في أن نرى أطراف الصراع تقوم بحل خلافاتها عن طريق الحوار البناء الذي يسهم في المصالحة الوطنية.

السيد سومافيا (شيلي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): السيد الرئيس، أود أولا أن أهنئكم لوضعكم على جدول أعمال المجلس بندا عن الحالة في ليبريا، وبهذا تتيحون لنا الفرصة لإجراء هذه المداولات، المفتوحة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. شكرا جزيلا.

وإننا نشعر بالامتنان للأمين العام على تقريره الشامل جدا الذي يتضمن فقرة بالغة الأهمية عن جهود منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز للتعاون في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لليبريا. ودون هذا التعاون، من شأن أي اتفاق سياسي أن يقوم على أساس مهلهل.

كما أنني أشعر بالامتنان لوجود وزير الشؤون الخارجية لليبريا معنا هنا.

لما كانت هذه هي المرة الأولى التي ندلي فيها ببيان رسمي بشأن أنشطة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا، أود أن أبرز الأهمية الهائلة التي نعلقها على عملية السلام وعلى التعمير في ليبريا. إن هذا الجهد الوطني والإقليمي الذي تعززه الأمم المتحدة، أسفر، بشكل عام، عن نتائج إيجابية. وحتى وقوع الأحداث الأخيرة، التي سأعلق عليها فيما بعد، كان هذا يمثل الطريقة التي يمكن بها تنسيق الجهود الإقليمية والوطنية والدولية المتكاملة لإحلال السلم والاستقرار في أي بلد.

في الحقيقة، وفي المقام الأول، أطراف الصراع أبرمت، بعد خلافات عديدة، سلسلة من الاتفاقات، بدءا باتفاق ياموسوكرو وكوتونو حتى اتفاق أبوجا الذي توصل إليه العام الماضي، مما مهد الطريق لعملية سلام.

ثانيا، المنطقة الافريقية - عن طريق الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا وفريقها للرصد، والمتابعة السياسية للحالة بواسطة بلدان صديقة معنية مثل غانا، ونيجيريا، من بين بلدان أخرى - التزمت بتعهدات مباشرة نحو تطلعات شعب ليبريا للسلام.

ثالثا وأخيرا، المجتمع الدولي - عن طريق بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا، والتعاون الإنساني، وتقديم الدعم لتلبية احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ورصد حقوق الإنسان، والعملية الانتخابية، في جملة أمور أخرى - يعزز الجهود الوطنية والإقليمية. وفي هذا السياق، الممثل الخاص للأمين العام، السفير نياقي، له أهمية أساسية.

ومن ثم، فمن وجهة نظر الأمم المتحدة، هذا المخطط الثلاثي الأبعاد هو الأفضل لتدخل المنظمة في مناطق الصراع. مع ذلك، كما هو الحال دائما، وكما اتضح بجلاء من تحليل الحالة التي سمعنا عنها صباح اليوم، واقع الحال أكثر تعقيدا من الحالة المخطط لها، ومع ذلك، يجب أن نشير - في ضوء الحالة التي سادت في البلاد في الماضي القريب - الى أن عملية السلام كانت تحرز تقدما طيبا نسبيا، حتى مع التأخير والمعوقات التي نعترف بوجودها جميعا أمام الانتخابات المقرر إجراؤها في شهر آب/أغسطس ١٩٩٦.

ولهذا، بالإضافة إلى الآمال التي أثارتها الظروف التي ذكرتها، يجب أن نعرب عن الأسف الشديد لأعمال العنف التي وقعت منذ ٢٨ كانون الأول/ديسمبر، وظلال الشك التي ألقت بها. وفي التقرير الذي ننظر فيه اليوم، يقدم الأمين العام عرضا تقشعر له الأبدان عن معاناة السكان المدنيين في ليبريا، وهذا يثير قلقنا العميق. إن العنف هذا، الذي يستوجب الشجب - جنبا لجنب مع التأخير في نزع السلاح والتسريح - لا يتفق بأي حال من الأحوال مع التوقعات التي أثارها التوقيع على اتفاق أبوجا، وهو، بطبيعة الحال، يثير الشكوك حول مصداقية موقعيه.

من الضروري أن تستعاد حالة الهدوء النسبي التي تحققت قبل انتهاكات وقف إطلاق النار هذه. لكن من الواضح أنه دون إبداء إرادة سياسية حقيقية للقيام بعملية السلام في ليبريا بنجاح، سيكون المجتمع الدولي أقل حماسا بشأن الإبقاء على دعمه للأنشطة المطلوبة للقيام بذلك.

ونحن نأسف بشكل خاص لمعاناة السكان المدنيين، وبالذات، إزهاق الأرواح، وتشريد المواطنين بالقوة، وتكرار الاستخدام المؤسف للدروع البشرية في عملية للسلم تابعة للأمم المتحدة، نتيجة القتال الذي جرى في توبمانبرغ وكليه. وفي هذا السياق، نود أن نبرز الجهود التي كانت تبذل قبل نشوب العنف الأخير، لتسهيل عودة ٧٥٠ ٠٠٠ لاجئ ليبري.

ولا بد لنا أن نعرب عن تحية خاصة لقوات فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، وعن تضامننا معها وتعازينا تجاه الذين قتلوا أو جرحوا مؤخرا. ومن الضروري أن يتوفر لفريق الرصد اتفاق بشأن المركز القانوني لقواته يعزز أمنه حتى يمكن إكمال وزعه بأقرب وقت ممكن.

وفي ضوء هذه الاعتبارات جميعا، نعرب عن تأييدنا لاقتراح الأمين العام بتمديد ولاية مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا، ونوافق بشكل خاص على الملاحظات النهائية التي قدمها الأمين العام في الفقرات ٤١ إلى ٤٥ من تقريره.

ونحن نعتقد أن الأمم المتحدة مطلوب منها أن تبذل جهدا أخيرا لتعزيز أوجه التقدم الواسعة النطاق التي تحققت نحو السلام ولتمكين هذه الجهود جميعا من تحقيق نتيجتها المرغوبة.

وكما يمكننا أن نرى جميعا، نحن نمر بنقطة حاسمة في هذه العملية. ومن أجل إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية يوم ٢٠ آب/أغسطس القادم، يجب أن نبقي على الدعم لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا ونقوي الأمل المشترك في أن يتحقق السلام بين الليبريين، بدعم من المنطقة ومن المجتمع الدولي.

وفي الختام، نناشد زعماء مختلف الفصائل أن يضعوا مصالح البشر، والأسر، والمجتمعات المدنية لليبريا فوق مصالحهم السياسية أو الشخصية أو الفرقية أو الفصائلية - مهما بدت مشروعة - وذلك، وأعتقد أننا جميعا في هذه القاعة نتفق على هذا، لأن ليبريا، في آخر المطاف، هي وحدها التي يمكنها أن تحقق السلام لليبريا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا للمملكة المتحدة.

يشارك وفد بلدي سائر الوفود في شكر الأمين العام على تقريره بشأن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا. إن هناك بعض الجوانب الإيجابية في تقرير الأمين العام، وبخاصة إعلان الحكومة الانتقالية المتعلق بحق اللاجئين في العودة بأمان: وعودة اللاجئين خطوة هامة نحو التطبيع. ولكن التقرير - بشكل عام - يقدم صورة قاتمة ومحتوياته ازدادت إيضاحا بالنسبة لنا نتيجة ما استمعنا إليه صباح اليوم من الانطباعات المباشرة للسفيرة أولبرايت.

إننا نشارك الأمين العام قلقه بشأن انتهاكات وقف إطلاق النار، وبخاصة الحادث الخطير الخاص بالقتال في توبمانبرغ في نهاية الشهر الماضي. ويأسف وفد بلدي أسفا عميقا نتيجة إزهاق الأرواح بين قوات فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا. كما نشعر بالغضب نتيجة تعرض قوات حفظ السلام للاعتداء، ونشارك الأمين العام في تقديم التعازي إلى بلدان وأسر الضحايا. ونعتقد أن فريق الرصد محق في عدم وزع المزيد من القوات حتى تقدم الفصائل ضمانات محددة بكفالة أمن وسلامة أفراده.

وتقرير الأمين العام بشأن انتهاكات حقوق الإنسان في ليبريا مثير للقلق العميق أيضا. إن استخدام المدنيين دروعا بشرية غير مقبول على الإطلاق. وسيكون وفد بلدي ممتنا إذا حصل على أية معلومات من الأمانة العامة بشأن حالة المدنيين المحصورين بين فريق الرصد وقوات "ULIMO-J" خارج كليه.

إن المسؤولية تقع على مجلس الدولة لضمان الانصياع لأحكام اتفاق أبوجا. وهناك خطر من أن تتسبب حوادث توبمانبرغ والحوادث الأخرى المماثلة وأيضا القتال بين فصائل "ULIMO-J" في القضاء على اتفاق أبوجا في جميع أنحاء البلاد. وفي هذا الصدد، نتفق مع المتكلمين السابقين على أن إجراءات نزع السلاح والتسريح هامة وحاسمة. ونأمل أن تتمكن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا وفريق الرصد من بدء هذه العملية بأقرب وقت ممكن. والمسؤولية تقع على مجلس الدولة وعلى زعماء جميع الفصائل لضمان تعاون جميع الأطراف.

ووفد بلدي يعترف بأن الجدول الزمني الوارد في اتفاق أبوجا قد يفلت أيضا. وفي هذا السياق، نعتقد أن تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا حتى ٣١ أيار/مايو ضروري ونوافق على توصيات الأمين العام. لكن يجب على الجميع في ليبريا أن يفهموا أن التزام المجتمع الدولي المستمر يتوقف على إرادة الفصائل لمراعاة وقف إطلاق النار، وفض الاشتباك، ونزع السلاح والتسريح؛ وبعبارة أخرى، إحراز تقدم ملموس نحو السلام.

ويود وفد بلدي أيضا أن يسترعي انتباه المجلس إلى حجم المتأخرات في سداد الأنصبة المقررة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا وكذلك في عمليات حفظ السلام بشكل أكثر تعميما. فإذا ما كان لعمليات حفظ السلام أن تفي بولايتها، فيجب أن تتلقى التمويل اللازم بالكامل وفي الوقت المحدد.

وبذلك، استأنف وظيفتي في رئاسة المجلس.

المتكلم التالي ممثل السنغال. وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد سيسي (السنغال) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): اسمحوا لي أولا، سيدي، أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير. وأود أيضا أن أتوجه بالتهنئة إلى سلفكم، السفير لافروف، الممثل الدائم للاتحاد الروسي، على عمله في الشهر الماضي. وأود كذلك أن أتوجه بالشكر لأعضاء المجلس الذين تفضلوا فسمحوا لي بالإدلاء ببيان في هذه الجلسة.

إن تقرير الأمين العام، الوارد في الوثيقة S/1996/47، المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، يؤكد على هشاشة الحالة في ليبريا. وإن حادثة توبمانبرغ وآثارها السلبية على الحالة الأمنية كشفت عن صعوبة وتعقيد الحالة في الميدان. فالأحداث التي أتى على وصفها الأمين العام في تقريره تؤكد على ضرورة السيطرة على الحالة في جانبيها العسكري والأمني، وذلك لتوفير فرصة حقيقية لمتابعة عملية السلام التي شاركت الأطراف فيها بملء إرادتها.

واستنادا إلى هذا الاقتناع نود أن ننتهز فرصة انعقاد هذه الجلسة للمجلس لتوجيه نداء إلى المجتمع الدولي بأن يزود قوات فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا بالوسائل المادية والسوقية اللازمة لانتشارها في جميع أنحاء البلد، وفقا لاتفاق أبوجا المؤرخ ١٩ آب/أغسطس ١٩٩٥.

ونعتقد أن نجاح الجهود والتضحيات الهامة التي اتفق عليها في الخطط الاقليمية والدولية الهادفة إلى استعادة السلام في ليبريا يتوقف إلى حد كبير، في هذه المرحلة الحاسمة من العملية، على قدرة فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا على الاضطلاع بالمسؤوليات التي أنيطت بهما.

ويرحب وفد بلدي بالجهود التي بذلها رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، فخامة السيد جيري رولنغز، رئيس جمهورية غانا، ويرحب كذلك بالجهود التي بذلها الأمين العام وممثله الخاص وبلدان المنطقة من أجل استعادة الهدوء وتجنب التصعيد.

وحادثة توبمانبرغ أبانت على نحو حاد أيضا ضرورة أن يتعاون زعماء الفصائل تعاونا تاما في إعمال الاتفاقات التي دخلوا فيها بحرية. وفي هذا الصدد، فإن التوقيع على اتفاق - كما أكد الأمين العام في تقريره - لتوضيح مركز فريق الرصد في ليبريا، من شأنه أن يشكل خطوة أولى في هذا الاتجاه.

وفي السياق الليبري الحالي، فإن وجود المجتمع الدولي عن طريق فريق الرصد وبعثة مراقبي الأمم المتحدة يشكل شرطا مسبقا لا غنى عنه لإعادة السلام إلى ليبريا وإنهاء معاناة الشعب الليبري.

إن توصية الأمين العام، الواردة في الفقرة ٤٥ من تقريره، بأن ينظر مجلس الأمن في تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة لفترة أربعة أشهر إضافية حتى ٣١ أيار/مايو ١٩٩٦، تستحق تأييد المجلس.

وقبل ذلك الموعد، وقبل فترة قصيرة من بدء الانتخابات التشريعية والرئاسية التي حدد موعد انعقادها في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٦، فإنه ينبغي الإنتهاء من نشر فريق الرصد وبعثة مراقبي الأمم المتحدة، وعملية نزع السلاح وتسريح القوات، وذلك بغية تحسين الأمن.

ويود وفد بلدي أن يتوجه بخالص الشكر إلى الأمين العام على جميع الخطوات التي اتخذها بهدف الإعداد للانتخابات التي ستعقد في أفضل الظروف الممكنة وبخاصة خطته لإيفاد بعثة فنية للعمل مع الحكومة الوطنية الانتقالية، ومنظمة الوحدة الافريقية والجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، من أجل الانتهاء من وضع إطار لرصد العملية الانتخابية والتحقق منها.

ونرحب أيضا بالعمل الرائع الذي تضطلع به يوميا المنظمات الإنسانية المحلية والأجنبية، والبرامج المتنوعة وهيئات الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية في ظروف غالبا ما تكون خطرة في الميدان للتخفيف من معاناة السكان المدنيين والمساعدة في إعادة بناء البلد.

ومن المهم الإشارة إلى أنه في المناطق التي تشهد عودة الأمن إليها، وخصوصا تلك القريبة من الحدود الغينية، بدأ اللاجئون بالعودة إلى قراهم وأخذ النشاط الاقتصادي يعود إلى مساره الطبيعي.

ويوافق وفد بلدي على ملاحظات الأمين العام بأن عودة السلام تتوقف إلى حد كبير على تنشيط القطاع الاقتصادي الذي يولد الفرص لإعادة دمج الأفراد العسكريين في الحياة المدنية بصورة ناجحة.

وفي هذه المرحلة، يتعين علينا أن نهيئ الظروف الأمنية الأساسية لتطبيق اتفاق أبوجا بهدف استعادة السلام في ليبريا. وفي هذا الصدد من المهم أن

يتعهد زعماء الفصائل والحكومة الانتقالية الوطنية بالتعاون الكامل مع فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا. وهذا التعاون الصريح مع المجتمع الدولي وهو التعاون الذي دعا إليه الأمين العام، يشكل شرطا مسبقا لا غنى عنه لمواصلة عملية السلام، التي هي الضامن الوحيد لبقاء البلد. وفي هذا الصدد، يرحب وفد بلدي بالخطوات الإيجابية التي أعلن عنها وزير خارجية ليبريا في وقت سابق.

وأود أن أختتم بياني بتوجيه إشادة هي في محلها للرجال والنساء في فريق الرصد وفي بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا وفي المنظمات الإنسانية الذين يعرضون حياتهم للخطر يوميا من أجل عودة السلام إلى ليبريا، وإنني أنحني تكريما لذكرى الذين ماتوا من أجل قضية ليبريا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل السنغال على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي. المتكلم التالي ممثل غامبيا. وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد جالو (غامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود، أولا، أن أنضم إلى زملائي الذين تكلموا قبلي متوجهين بالتهنئة إليكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وأود أن أشكركم وأشكر جميع أعضاء هذه الهيئة لأنهم تكرموا بتسهيل اشتراك وفد بلدي في دراسة هذا البند الهام في جدول الأعمال بشأن الحالة في ليبريا في هذه الجلسة العلنية. ففي ظل توجيهكم وقيادتكم الكفؤة، لا يساورني شك بأن مداولاتنا ستفضي إلى نتائج مثمرة.

وأود كذلك أن أعرب عن تقدير وفد بلدي لما أعرب عنه المجلس سابقا من دعم لشعب ليبريا واعترافه بالدور المفيد الذي ما فتئت تضطلع به الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا في إيجاد حل عادل وسلمي ودائم للنزاع الليبري، وإن دعم المجلس يمثل مصدر تشجيع كبير لليبريين خاصة، ولجميع الأفارقة عموما، في جهدهم الدؤوب لحسم المشكلة في ليبريا وما يرافقها من معاناة بشرية ودمار مادي.

وأود كذلك أن أتوجه بخالص شكر وفد بلدي وتقديره إلى الأمين العام للأمم المتحدة على التماسه الذي أصبح مألوفا الآن إلى المجتمع الدولي من أجل تقديم المساعدة الإنسانية إلى ليبريا. وإن هذه الإيماءة والالتزامات الأخرى التي التزمت بها الأمم المتحدة تجاه ليبريا وعملية إعادة تأهيلها لتحرك وترا عميقا من الامتنان في قلوبنا وإننا نود أن نعبر عن شكرنا القلبي لجميع الذين ما برحوا يساهمون ماليا وماديا في هذا الهدف النبيل والإنساني.

وبالمثل، أود أن أعرب عن تقدير وفدي الخالص للأمين العام للتقرير الممتاز المعروض الآن على المجلس.

ويسرنا أن نلاحظ أن الحالة في ليبريا بدأت تتحسن مرة أخرى، في أعقاب النكسات المؤسفة التي حاقت بعملية السلام مؤخرا. وقد أصابت حادثة توبمانبرغ عملية السلام بضربة شديدة. وعلى الرغم من هذه الحوادث أو النكسات فإن اتفاق أبوجا ما زال متماسكا عموما، حيث يجري بذل كافة الجهود من أجل استمرار تنفيذه. وهذه بادرة مشجعة للمجتمع الدولي ومن ثم تتطلب تجديد الدعم والمساعدة ومضاعفتهما. وهناك حاجة كبيرة بوجه خاص إلى تعزيز ومواصلة عملية السلام في ليبريا بالحفاظ على وجود بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا وبتوفير مزيد من الموارد المالية والمادية لضمان تنفيذ برنامج مستمر للإنعاش والتعمير على الصعيد الوطني.

وننتقل إلى تقرير الأمين العام، الذي يؤيده وفدي تأييدا كاملا، فنلاحظ أن الأمين العام يتصدى لعدد من القضايا الخطيرة المتصلة بعملية السلام وبالحاجة إلى جعلها تسير دوما في طريقها المرسوم. والصورة العامة التي تبرز من هذا التقرير تبين أننا لم نفقد كل شيء. ذلك أن شتى الأجهزة اللازمة لتنفيذ اتفاق أبوجا قائمة وتؤدي وظيفتها. كما أن الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية مستمرة، كما يلاحظ أن كثيرا من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية تواصل أنشطتها الفنية والإنسانية في ليبريا.

ويلاحظ وفدي أيضا الجهود المستمرة الرامية إلى وقف انتشار مد الاشتباكات العسكرية وغيرها من انتهاكات اتفاق أبوجا، وانتهاكات حقوق الإنسان

للمدنيين. وفي هذا الصدد، يدعو وفدي القادة المتمردين للفصائل المتحاربة المحلية إلى التعهد مرة أخرى بالالتزام بعملية السلام والتقيد بشتى أحكامها تقيدا صارما مما يكفل التقدم صوب إجراء انتخابات عامة في شهر آب/أغسطس من هذا العام.

ويقتضي منا تحقيق أهداف اتفاق أبوجا أن نؤيد التوصيات التي قدمها الأمين العام. وتؤيد غامبيا توصيات الأمين العام الواردة في الفقرة ٤٥ من تقريره (S/1996/47) بتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا حتى ٣١ أيار/مايو ١٩٩٦، وبإتمام الانتشار الكامل للبعثة. ويود وفدي أيضا أن يردد نداء الأمين العام إلى المجتمع الدولي بأن يعيد النظر في معدل دعمه الراهن لفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وأن يزيد هذا الدعم، وأن يكفل تقديم المساعدة السوقية اللازمة لتمكينه من الاضطلاع بمسؤولياته الملحة في ليبريا.

ومن اللائق في هذه المرحلة أن نشيد بفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لعمله البطولي في ليبريا، وأن نقدم أخلص تعازينا لأسر أفراده الذين قتلوا أثناء أداء واجبهم. إن هذه تضحية نبيلة لا تذهب سدى، ونشيد بها الإشادة الواجبة. ونود أن نعرب أيضا عن شكرنا وتعاطفنا الصادق مع جميع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية التي أصيبت بنكسات شتى، بعضها مأساوي، أثناء تنفيذ واجباتها الشاقة في ليبريا. ونتعاطف مع أسر المدنيين الذين لقوا حتفهم.

وأخيرا فإن وفدي يود أن يعرب عن تضامنه مع شعب ليبريا وأن يؤكد له استمرار دعم غامبيا ومساعدتها.

الرئيس: أشكر ممثل غامبيا على كلماته الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي هو ممثل غانا وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد لامبتي (غانا): أود أن أضم صوتي إلى الذين قدموا إليك التهنئة، سيدي الرئيس، على العمل الذي تقوم به بوصفك رئيسا لمجلس الأمن. وأود أيضا أن أشكرك على إتاحة هذه الفرصة لي كي أخاطب مجلس الأمن مرة أخرى بصدد مسألة ليبريا، وهو موضوع له أهمية كبرى لبلدي وللبلدان الأفريقية الأخرى.

ومنذ أربعة أشهر مضت فحسب، في منتصف شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، حظيت بشرف إعلام المجلس بالتطورات الإيجابية الحادثة في ليبريا، وهي توقيع جميع الأطراف في الصراع الليبري على اتفاق أبوجا في ١٩ آب/أغسطس ١٩٩٥، الذي وافقت فيه على أن تضع أسلحتها وتعمل صوب تحقيق السلم في بلدها. ولاحظت في بياني حينذاك أننا نستطيع أن نرى، بعد كثير من العثرات وأوجه الفشل، قبسا من الضوء يفضي إلى نهاية حرب الأشقاء في ليبريا التي دامت ستة أعوام. ودعوت المجتمع الدولي إلى أن ينهض بمسؤوليته في تحويل الأمل في سلام دائم إلى حقيقة واقعة.

ولقد أحطت مجلس الأمن علما بشأن برنامج الإجراءات التي من شأنها أن تفضي إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة في ليبريا على الطريق إلى إيجاد حياة مدنية منظمة، حرم منها شعب ليبريا أكثر من نصف عقد. وباسم الرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، رئيس غانا ج. ج. رولنغز، دعوت الأمم المتحدة إلى الاضطلاع بدور أكثر إيجابية في تحقيق السلام في ليبريا، عن طريق القيام على سبيل الاستعجال بتوفير الموارد اللازمة للحفاظ على القوة الدافعة الإيجابية للسلام التي متى فقدناها سنعاني الكثير من أجل استعادتها.

وقد ركّزت الأضواء على أهمية إيجاد حل مبكر لمشكلة ليبريا بعقد مؤتمر تقديم المساعدة إلى ليبريا، الذي شارك في رئاسته الأمين العام، والرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ورئيس مجلس الدولة الليبري في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥. وشدد جميع المتكلمين في ذلك المؤتمر لإعلان التبرعات - ممثلو بعض بلداننا - على الحاجة الملحة إلى تقديم المساعدة المالية والسوقية إلى فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وإلى ليبريا إذا أريد النجاح في تنفيذ برنامج السلام الطموح. ونحن ممتنون غاية الامتنان للمساعدة التي أعلن عن

تقديمها في المؤتمر وللمساعدة التي قدمتها منذ ذلك الحين بعض الدول المعنية. غير أنه يؤسفني أن ألاحظ أن تنفيذ التعهدات لم يكن بطيئا فحسب بل أن المبالغ المقدمة غير كافية على الإطلاق ولا تعكس الشعور الذي أعرب عنه المجتمع الدولي بأنه يرغب في وضع النزاع الليبري وراء ظهورنا.

إننا لا نطلب الكثير. ولكن دعوني أخاطر بأن أحرث في البحر مرددا الكلمات التي أدلى بها رئيس دولتي في الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة:

> "ولا يسعنا إلا أن نشعر بالصدمة إزاء استعداد المجتمع الدولي لإنفاق خمسة ملايين دولار يوميا على عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في البوسنة والهرسك - ونحن لا نحسد هؤلاء الناس النبلاء على هذا التضامن الدولي... - لكن عندما طلبنا مبلغا يمثل من ١٠ إلى ١٥ يوما من ذلك الإنفاق لمساعدة [ليبريا]، قوبلنا بصمت مطبق". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخمسون، الجلسات العامة، الجلسة ٣٨، ص ٣)

إن البلدان المساهمة بقوات في فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا والبلدان الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا عازمة على مواصلة هدفها المتمثل في تحقيق السلام في ليبريا، حتى وإن كانت تكلفته باهظة على اقتصاداتنا الوطنية المكافحة. واسمحوا لي أن أقول إن رئيس بلادي أعاد قبل بضعة أسابيع التأكيد بقوة على هذا الالتزام، قائلا إنه مهما حدث في ليبريا، فإن غانا وفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا سيظلان هناك الى أن يشهدا تحقيق هدف السلام وإقامة مجتمع مدني. ولا نزال بحاجة ماسة الى المساهمات السوقية والمالية التي توفرها البلدان الممثلة هنا لفريق الرصد. وإننا نصر على أنه يتعين على المجتمع الدولي، الذي يمثله مجلس الأمن، أن يبدي اهتماما كافيا بالوضع في ليبريا، الذي لا يتطلب الكثير من أجل حل ناجح، إذا ما قارناه بالوضع في مناطق الصراع الأخرى.

أين نقف الآن؟ كما جرى إيضاحه بجلاء، فإن تردد المجتمع الدولي في إيلاء اهتمام جاد لليبريا بتوفير المساعدة المادية بدأ ينعكس بصورة سلبية

على عملية السلام. وتقرير الأمين العام كاف وواف. فعدم توفر الموارد يعني أن فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا لم يتمكن من نشر قواته في جميع أنحاء البلاد بالسرعة اللازمة. ولا يزال نزع السلاح وتسريح القوات متأخرا عن موعده، وأدت المناوشات بين بعض الفصائل وفريق الرصد الى سقوط ضحايا بين الجانبين وبين صفوف السكان المدنيين، وهذه حالة بمقدور المجتمع الدولي أن يضع حدا لها.

لقد أكد المجلس الوطني الليبري من جديد التزامه بمواصلة التعاون مع فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا ومع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا لئلا تحيد عملية السلام عن مسارها، ونحن في فريق الرصد عازمون على مواصلة سعينا من أجل إحلال السلام. وأقول إن الضوء الذي ظهر في نهاية النفق، والذي رحبنا به جميعا في الربع الأخير من عام ١٩٩٥، بدأ يخفت. ولكن لا يزال هناك أمل وبوسعنا أن نبني على النجاحات التي تحققت حتى الآن.

دعونا نعتبر هذه الجلسة فرصة أخرى، وخطوة أخرى من جانب المجتمع الدولي لالتماس مساعدة ملموسة لفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا وللشعب الليبري. إن صون السلم والأمن الدوليين بصورة فعالة في ذلك الجزء من العالم في متناول أيدينا. وهذه فرصة ينبغي ألا نسمح بأن تفلت من أيدينا. فدعونا نمسك بها ونكفل لشعب ليبريا بأعمال ملموسة عودة سريعة الى السلم الدائم والأحوال الطبيعية، والتي، مثلنا جميعا، يستحقها عن حق ويتوقعها منا. إنها مسؤوليتنا المشتركة وليس بوسعنا أن نفشل في تحملها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل غانا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلمة التالية ممثلة غينيا. أدعوها الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانها.

السيدة كامارا (غينيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): السيد الرئيس، أود بادئ ذي بدء أن أتقدم لكم بأحمر التهاني بمناسبة توليكم رئاسة المجلس لشهر كانون الثاني/يناير. وأود أيضا أن أشيد بسلفكم، الممثل الدائم للاتحاد الروسي، وأن أجدد تأييد وامتنان بلادي، جمهورية غينيا، وعلى الأخص رئيسها، الجنرال لانسانا كونته، للأمين العام، السيد بطرس بطرس غالى، الذي تسهم مبادراته وأعماله وعزيمته في المساعدة على مواجهة دينامية الحرب وتجنبها بالكامل في بعض الأحيان في عدد من البلدان التي تواجه فيها شعوبها خطر ذلك الشكل من الصراع بين الأشقاء الذي نشهده في ليبريا. وأخيرا، أود، سيدي الرئيس، أن أشكر من خلالكم بقية أعضاء مجلس الأمن وجميع الذين يساعدون، في الميدان ويعرضون أنفسهم في بعض الأحيان للخطر والمهلكة، من أجل استعادة السلام في ليبريا.

إن تعرض بلادي لتداعيات الحالة في ليبريا لا يدعو الى الدهشة، لما هناك من أواصر تاريخية وجغرافية تربط فيما بين شعبينا. وفيما يتجاوز ذلك، فإن بلادي، إدراكا منها لكونها أحد الأعضاء المؤسسين لاتحاد نهر مانو وأحد الأعضاء المؤسسين للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، تواصل القيام بدور نشط في فريق الرصد التابع للجماعة وتوفير الملاذ في أراضينا لأكثر من ٠٠٠ ٦٠٠ لاجئ ليبري. وعلاوة على ذلك، أثبتت حكومة بلادي، بجمعها قادة جميع الفصائل الليبرية تحت سقف واحد في كوناكري في شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، عزيمتها على العمل من أجل استعادة السلم الدائم في ذلك البلد الشقيق. ولهذا السبب، وبعد الاطلاع على تقرير الأمين العام المفيد للغاية، يرى وفدي أن الخط الفاصل بين احترام اتفاق أبوجا وانتهاكه يكاد يتلاشى بحيث أضحت الحالة في ليبريا تتطلب، نظرا لما تتسم به من إلحاحية، دراسة متأنية جديدة بدلا من تدابير متسرعة أو ارتجالية.

ومع إننا نرحب بالعزيمة الواضحة التي أبدتها جميع الفصائل على تنفيذ اتفاق أبوجا، فإن من السذاجة أن نعتقد أنه، بدون الدعم السياسي، وخاصة الدعم المالي والسوقي من جانب المجتمع الدولي، فإن حوادث، مثل تلك التي وقعت في توبمانبرغ والتي نشجبها بشدة، لن تتكرر لمجرد أن الأطراف المتحاربة تعهدت بذلك.

وبتأييدنا لتوصيات الأمين العام، أود أن أطلب الى المجلس، أولا، أن ينظر في تمديد ولاية بعثة

مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا لفترة أربعة أشهر إضافية؛ وثانيا، أن يوجه نداء الى الحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية والى قادة الفصائل بإبداء تعاونهم الكامل مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا من أجل عودة الاستقرار وتحقيق تقدم سريع في تنفيذ اتفاق أبوجا، حيث أن من المقرر أن تعقد الانتخابات في شهر آب/أغسطس ١٩٩٦؛ وثالثا، توجيه نداء الى المجتمع الدولي بمواصلة تقديم الموارد التي يحتاجها فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا للاضطلاع بمسؤولياته بصورة فعالة؛ ورابعا، أن يحث الذين يساعدون في تمويل عمليات نزع السلاح وتسريح القوات على الاستثمار في المشاريع الاجتماعية - الاقتصادية لتسهيل إعادة إدماج المقاتلين السابقين؛ وخامسا، النظر في توفير الحماية والمساعدة الإنسانية للسكان المشردين واللاجئين داخل ليبريا وللاجئين الليبريين في البلدان المجاورة، مثل غينيا؛ وأخيرا، أن يوجه نداء الى المجتمع الدولي بأن يولي، على سبيل الاستعجال، أهمية متجددة لدعمه لفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا ولكفالة تقديم المساعدة اللازمة لتلك القوة.

ولوضع الحالة الليبرية في إطارها الصحيح، يجب علينا ألا ننسى أنه في هذه اللحظة التي نتكلم فيها يتعرض مئات الآلاف من اللاجئين والمشردين الليبريين للهلاك بسبب الجوع والمرض. وإن المهمة التي تنتظر المجتمع الدولي جسيمة بالتأكيد ولكنها ليست مستحيلة. ولا بد لنا أن نفهم أن ما بقي علينا أن نفعله لا يمكن انجازه إلا إذا عملنا معا على إسكات صوت المدافع في ليبريا، حيث توجد للمرة الأولى مجموعة من البلدان الافريقية ملتزمة بتسوية صراع إقليمي.

ومن أجل مهمة السلام والتضامن والنظام الاجتماعي التي تقع على عاتقنا جميعا، دعونا نتفق مرة والى الأبد على نجدة الشعب الليبري بغية تمكينه من العيش عما قريب في عالم من العدالة والوئام.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثلة غينيا على الكلمات الرقيقة التي وجهتها إلي.

المتكلم التالي ممثل توغو. أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي ممثل توغو. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد تا - آمه (توغو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): السيد الرئيس، يود وفد توغو أولا أن يهنئكم على المهارة التي تديرون بها أعمال مجلس الأمن، ويشكركم لإعطائه فرصة الإعراب عن آرائه بشأن الحالة في ليبريا، أمام هذا المجلس الموقر.

كما يود أن يشكر بوجه خاص الأمين العام لتقريره الوافي عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا، الذي يبلغ عن تطور الحالة في ليبريا منذ تقديم التقرير المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، وكذلك عن تنفيذ الولاية الجديدة للبعثة. ولدى قراءتنا هذا التقرير يخالجنا شعور بأن الأمل الذي ولدته عملية السلام التي أطلقها اتفاق أبوجا في آب/اغسطس ١٩٩٥ بدأ يخبو، وبأن "صخرة سيسيفوس" بدأت تتدحرج مجددا من القمة.

والواقع أنه بينما أعرب المجتمع الدولي بمجمله عن ارتياحه لتوقيع الاتفاق إلى حد أنه جسد ارتياحه هذا بتعهدات بمساهمات ضخمة في المؤتمر الأخير لمساعدة ليبريا، وبينما بدأت الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا ترى جهودها الحثيثة لوضع حد للعنف والفوضى في ليبريا تؤتي ثمارها أخيرا، هل علينا أن نقبل على مضض الفكرة بأننا كنا على خطأ وبأن قوى الشر ستتغلب مجددا على قوى دينامية السلام التي انطلقت؟

جوابنا، وأنا أتكلم باسم وفدي، هو "كلا" بالطبع. فبالنسبة لنا، جاء وقت القيام بأشق المهام، بعد توقيع الاتفاق. إذ لا يمكننا في الواقع في غضون ستة أشهر محو البغض والإحباط والأطماع والحقد، التي تولدت عن حرب اتسمت بالشراسة كالتي عصفت في ليبريا، كما لا يمكن إعادة الثقة بالسهولة التي دُمرت بها. ومن هنا، فإن الانتهاكات المأساوية لوقف إطلاق النار التي سُجلت هنا وهناك تأتي، إذا جاز لي القول، في السياق المنطقي لسير الأمور.

ونحن إذ نقول ذلك، لا نقوله بقلب ملؤه الفرح، وأنتم لا تشكون في ذلك، إنما نقوله للمنفعة ولأدعوكم،

أنتم أعضاء مجلس الأمن، ولأدعو، من خلالكم، المجتمع الدولي لعدم السقوط مجددا في تجربة الأنقياء بالتشاؤم السائد ولعدم تحويل ليبريا إلى "يتيم" آخر يفتقر إلى السلام. إن الولاية التي أنيطت ببعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا - التي يصر وفدي على تهنئتها - بموجب القرار ١٠٢٠ (١٩٩٥) المؤرخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، هي ولاية جيدة ومهمة؛ إلا أن ما تحتاجه البعثة هو المزيد من الجهود والإرادة لتنفيذها. وعليه، ينبغي لنا بذل جهد باتجاه الفصائل لحملها على احترام التعهدات التي قطعتها بالكامل، برضاها، في أبوجا، وذلك عن طريق تلقينها مجددا متطلبات السلام. ويقع على عاتق فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا، على الرغم من جميع الأخطار والمجازفات، أداء كامل الدور المنوط بها فيما يتعلق بنزع سلاح القوات، وتجميعها في مناطق محددة وبإدماج المحاربين القدامى.

أما فيما يتعلق بمجلس الدولة، فيؤكد وفدي مجددا أنه مسؤول بالكامل عن إيجاد السبل والوسائل الرامية، وفقا لأحكام الاتفاق، إلى صون دينامية عملية السلام وإشاعة الظروف الأساسية اللازمة لتحقيق المعالجة الوطنية الحقيقية في البلد.

أما بالنسبة للمجتمع الدولي بمجمله، فنسمح لأنفسنا، وعلى غرار ما قام به الأمين العام، بتذكيره بأن عملية السلام التي أطلقت بفضل الدعم الأساسي الذي قدمه، تقف حاليا أمام منعطف حاسم. ومن هنا، فإن دعمه ضروري مجددا للتعويض عن النكسات التي لحقت بتنفيذ اتفاق السلام حتى الآن.

وفي هذا المجال، إذا كانت الموارد المالية وأوجه الدعم السوقي كافية، فما من شك في أن الجهات الفاعلة ستضطلع بمسؤوليتها، سواء كانت الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، أو بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا أو المؤسسات التابعة للأمم المتحدة أو المنظمات غير الحكومية التي تعمل في مجالات حقوق الإنسان، والقانون الإنساني، وعودة اللاجئين وتنظيم الانتخابات بغية إقامة نظام ديمقراطي.

وحكومة توغو بدورها، وبخاصة رئيس الجمهورية، الجنرال اغناسين بك ايادیما، لم يألوا جهدا للمساهمة، بقدر استطاعتهما، في حل هذه الأزمة المؤلمة. وهما سيستمران في القيام بذلك وعيا منهما، وكما لا يكف الرئيس عن الإشارة إليه، بأن توغو لا يمكن أن تكون بمنأى عما يجري ما دام بيت جارها يحترق. وقد حمل هذا الاقتناع رئيس الجمهورية منذ أن بدأت هذه الأزمة المؤلمة، على إبقاء باب مكتبه، من بين جملة أمور، مفتوحا لاستقبال أي فصيل يود لقاء الرئيس.

وختاما، يشكر وفدي مجلس الأمن مرة أخرى لمشاركته الحاسمة في أيجاد حل لهذه الأزمة الليبرية، ويود لو يوسع المجلس ولاية البعثة طالما من الواضح أن التعويض عن التأخيرات في رزنامة تنفيذ اتفاق أبوجا، لا يزال يستلزم وقتا.

إن وفدي، إذ يعرب عن رغبته هذه، يسمح لنفسه، بالرغم من ذلك، بتذكير موقعي الاتفاق، ولا سيما الفصائل المختلفة، بأن إحلال السلام إنما هو رهن بهم قبل سواهم، وبأنه ليس في استطاعة المجتمع الدولي بالطبع دعم عملية السلام هذه إلى ما لا نهاية ما لم يظهروا بوضوح النية السياسية باحترام وتنفيذ التعهدات التي قطعوها على أنفسهم بملء إرادتهم. وفي هذا الخصوص، يحملنا تدخل وزير خارجية ليبريا، الذي نشكره لذلك، على الأمل.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل توغو على العبارات الرقيقة التي وجهها إلي.

والمتكلم التالي هو ممثل نيجيريا، وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أيواه (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيدي الرئيس، يرحب وفد نيجيريا بتوليكم رئاسة مجلس الأمن أثناء شهر كانون الثاني/يناير الحالي، ويغتنم هذه الفرصة ليعرب عن تقديره للطريقة الماهرة التي أدار بها السفير لافروف من الاتحاد الروسي أعمال المجلس في الشهر الماضي.

ونرحب ببولندا وجمهورية كوريا وشيلي وغينيا - بيساو ومصر كأعضاء جدد في المجلس. إن

التقرير الحالي للأمين العام، وهو الخامس عشر في سلسلة تقاريره، يمثل خطوة جديدة في الجهود المتواصلة التي يبذلها المجتمع الدولي للمساعدة في حل النزاع القائم في ليبريا الذي يبدو مستعصيا على الحل. وقد قدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١٠١٤ (١٩٩٥) المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، الذي مدد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، وبالقرار ١٠٢٠ (١٩٩٥) المؤرخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، الذي عدل ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا وأقر مفهوما جديدا لعملياتها.

ولقد أنصتنا لتونا للبيان البالغ الأهمية الذي أدلى به وزير خارجية ليبريا عن الحالة الراهنة في بلده. ونشكره على صراحته وموضوعيته في عرض منظور ليبري عن الموضوع المعروض على المجلس. ولا يسعنا إلا أن نوافق تماما على وجهة نظره القائلة إن عملية السلام في ليبريا تحتاج إلى المساعدة إذا أريد لها أن تسفر عن تدعيم السلام، فتمهد السبيل بذلك أمام المصالحة الوطنية والإنعاش والتعمير.

قبل ست سنوات تـُوِّجت الجهود التي بذلتها نيجيريا من أجل إحلال السلام في ليبريا بإنشاء فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وهو قوة تدخل عسكرية دولية لدول غرب أفريقيا يخضع لسلطة رؤساء دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وينظر إلى فريق الرصد الذي أطلق المساعي دون الإقليمية في مجال إدارة الأزمات وحل الصراعات باعتباره تكملة للجهود السياسية والدبلوماسية التي كانت تبذل من أجل إيجاد حل عادل ودائم للأزمة الليبرية.

والاتفاقات العديدة التي تم التوصل إليها ببذل الجهد طوال الأعوام الماضية لحل الأزمة الليبرية قد قصرت في الانهاء المبكر للصراع. فمن فشل اتفاق بنجول، إلى انهيار اتفاق باماكو، وإلى فشل اتفاقات ياموسوكرو الأربعة المتتالية واتفاق جنيف، أحبطت جميع الجهود التي بذلت من أجل حل الأزمة الليبرية بفعل فشل الأطراف في التوصل إلى الاتفاق على تحقيق تسوية بينها عن طريق الحل الوسط. وعلى الرغم من الوعد الذي بشرت به جولة أخرى من الاتفاقات في كوتونو، وأكوسومبو، وأكرا، فإنها قصرت في إحلال السلام في ليبريا. ومما يبعث على ارتياح حكومتي بالتالي أنها استضافت اجتماع أبوجا بنجاح، وهو الاجتماع الذي عقد في آب/أغسطس الماضي وأسفر عن إحراز تقدم في حل الصراع الليبري.

واليوم، لدينا حكومة عاملة في ليبريا ووقف لإطلاق النار صامد بصورة عامة. ونود أن نهنئ تلك الحكومة على مواصلة بذل جهودها من أجل إرساء سلطتها على جميع أراضيها وتصريف شؤون الحكم.

ويسرنا أن نلاحظ أن فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا لا يتنافسان بل يتعاونان في ليبريا. وهذا ما ينبغي أن يكون. ولا تستطيع البعثة أن تجد شكلا ومضمونا وأهمية لدورها إذا لم تتعاون مع فريق الرصد. وبعبارة أخرى، لا يمكن أن يكون هناك أي تأثير للبعثة في ليبريا إلا عندما يكون فريق الرصد قادرا على الاضطلاع بدوره وتحمل مسؤولياته أو متمكنا من ذلك. ونرغب جميعا في أن يكون للبعثة هذا التأثير. وليبريا، بوصفها عضوا وفيا في المجتمع الدولي، تستحق هذا الوجود للأمم المتحدة على أراضيها مثلما طلبته وهي تحاول أن تتصدى لأزمتها السياسية. وفي هذا الصدد، لا يسعنا إلا أن نلفت الانتباه إلى تقصير المجتمع الدولي في الوفاء بالتزامه بتوفير قوة قوامها ١٦٠ مراقبا عسكريا مقابل القوام الحالي البالغ عدده ٨٢ من هؤلاء المراقبين في ليبريا.

ونشعر بقلق بالغ إزاء استمرار انتهاك وقف إطلاق النار، وتباطؤ وتيرة نزع السلاح وتسريح القوات في ليبريا. ونشعر بالاحباط بصورة خاصة لدى ملاحظة إصابة عملية السلام في ذلك البلد انتكاسة رئيسية إثر الهجوم على فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في توبمانبرغ يوم ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، وهو الهجوم الذي شنته حركة التحرير الليبرية المتحدة من أجل الديمقراطية، جناح الجنرال روزفلت جونسون، وأدى إلى وقوع عدد من الضحايا بمن فيهم نيجيريون. وتأمل حكومة نيجيريا في أن يقدم أولئك الأشخاص المسؤولون عن هذا الاعتداء إلى العدالة بسرعة حتى لا يذهب سدى موت مواطنيها الذين قدموا أغلى تضحية في سبيل قضية السلام في ليبريا.

ويجب أن يصدر عن مجلس الأمن رسالة واضحة إلى الأطراف الليبرية مفادها أن ليس بوسعها أن تبقي على عملية السلام في ليبريا رهينة لأهوائها الشخصية أو طموحاتها السياسية. ولا ريب أن الشعب الليبري تعب من الحرب. فهو يستحق السلام ويجب أن تسنح الفرصة للسلام إلى جانب ذلك، تحاول بلدان المنطقة دون الإقليمية جاهدة أن تبقي فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا عائما، وتعقد بلدان مثل بلدي العزم، على رغم انشغالاتنا الداخلية وظروفنا الراهنة، على نجاح فريق الرصد. ففريق الرصد ليست له مصلحة في ليبريا، وهو ليس موجودا هناك إلا للمساعدة على إحلال السلام وتهيئة مناخ من الثقة يمكن عملية السلام من أن تتجذر وتثمر.

ويجدر تكرار القول إذن أن حل الأزمة الليبرية يقع في نهاية المطاف على عاتق الليبريين أنفسهم. وفي سبيل ذلك، يتعين على السلطات الليبرية تهيئة مناخ أمني لفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا والمنظمات الانسانية بغية اضطلاع كل منها بولايته وتلبية احتياجات السكان المدنيين، ولا سيما اللاجئون والمشردون في الداخل.

إن مهمة نزع سلاح المتحاربين الليبريين وتسريحهم الذين يبلغ عددهم ما لا يقل عن ٠٠٠ ٦٠ متحارب هي لا ريب مهمة شاقة. واعترافا بهذا، قررت نيجيريا أن تزيد عدد أفراد فرقتها العاملة في فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بمقدار كتيبتين إلى جانب تخصيص مبالغ كبيرة من المال لشراء أجهزة اتصال وأجهزة حيوية أخرى للقوة. فقدرة فريق الرصد يحد منها الدعم اللوجستي غير الكافي. لذلك، نود أن نذكر البلدان التي عرضت توفير هذا الدعم بعدم الرجوع عن التزامها أو وعدها لمصلحة السلام والأمن في ليبريا. ويحدونا الأمل أيضا في أن تفي البلدان بتعهداتها بدعم ليبريا، إضافة إلى اسهاماتها في الصندوق الاستئماني الليبري. ونرى صادقين أن البرنامج السياسي في ليبريا، بما في ذلك الانتخابات المقرر إجراؤها في آب/أغسطس ١٩٩٦ عملا بأحكام اتفاق أبوجا، لا يمكن أن ينجح إلا إذا نفذت بنجاح أعمال نزع سلاح المتحاربين وتسريحهم وإعادة إدماجهم في الحياة المدنية والمصالحة الوطنية.

وفي الختام، اسمحوا لي أن اقول إن من مصلحة مجلس الأمن والمجتمع الدولي عموما وجوب الصمود في ليبريا حتى يتم الفوز بالسلام، وتمشيا مع الممثل الحكيم، فإن الأفعى الليبرية جرحت فقط ولكنها لم تقتل. لذلك يحدونا الأمل في أن يمدد مجلس الأمن ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا فترة أربعة أشهر أخرى حتى ٣١ ايار/مايو ١٩٩٦. وهذا هو العمل المشرف الذي ينبغي فعله.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر ممثل نيجيريا على ترحيبه بي.

المتكلم التالي ممثل تونس. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس وإلى الإدلاء ببيانه.

السيد عبد الله (تونس) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء، أن أهنئكم سيدي على تبوئكم رئاسة المجلس لهذا الشهر، وعلى الطريقة الرائعة التي توجهون بها أعماله. وأهنئ أيضا سلفكم، السفير لافروف، ممثل الاتحاد الروسي، على عمله الممتاز في الشهر الماضي.

ونرحب بوجود وزير الشؤون الخارجية لليبريا في المجلس، والذي يتصف بيانه فيما يتعلق بتطور الحالة في بلده بأهمية كبرى في سياق مداولاتنا الراهنة.

إن توقيع الأطراف الليبرية على اتفاق أبوجا المؤرخ ١٩ آب/اغسطس في السنة الماضية ووقف إطلاق النار الناشئ عنه كانا من الأحداث الهامة التي اتسمت بها المرحلة الحرجة في عملية استعادة السلم إلى ليبريا.

ويجب أن نؤكد على أن هذا لم يتحقق إلا بعد بضع سنوات من الجهد والتضحية من جانب بضعة أطراف، ولا سيما البلدان التي تنتمي إلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بالإضافة إلى فريق الرصد التابع لها، اللذين أديا دورا رئيسيا، بالتعاون مع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا، في تحقيق التقدم الذي أدى في النهاية إلى توقيع اتفاق أبوجا. وقد رحب المجتمع الدولي بحرارة بذلك الحدث وكان متفائلا بأن الاتفاق سيُنفذ.

ولسوء الطالع، لقد تبدد هذا التفاؤل بعد حدوث الأحداث في مختلف أجزاء البلد، وكان أعنفها القتال الذي دار في توبمانبورغ بين فصيلة ليبرية وقوات فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في الوقت الذي كانت فيه تُعد قوات ذلك الفريق بالتعاون مع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا للإشراف على تنفيذ المرحلة التالية في اتفاق أبوجا، وهي نزع السلاح وتسريح المتقاتلين.

ووفقا لتقرير الأمين العام المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦

"...[فإن] تطورات في توبمانبورغ أكدت المخاطر التي يتعرض لها فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا نتيجة نشر قواته دون توفر القوة والموارد اللازمين لاضطلاعه بولايته بصورة فعالة" (S/1996/47، الفقرة ٥) ويبين مدى الضعف الذي لا يزال الاتفاق بين الفصائل الليبرية يتميز به دون وجود قوات حفظ سلام تتاح لها الموارد المالية والسوقية اللازمة لتنفيذ مهمتها بنجاح.

وإن تونس باعتبارها عضوا في الهيئة المركزية لآلية منع الصراع وإدارته وحله التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية، قد عملت باستمرار في المجموعة الأفريقية وعلى الصعيد الدولي من أجل استعادة السلم إلى ليبريا. ولم يدخر الرئيس بن علي، بعد أن تولى رئاسة منظمة الوحدة الأفريقية، جهدا لتشجيع الأحزاب الليبرية على الجلوس معا إلى طاولة التفاوض لحل الصراع بينها.

ويؤيد وفدي جهود المساعي الحميدة التي تُبذل حاليا التي تضم ممثلي الحكومة الانتقالية الوطنية، والفصائل الليبرية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية.

ونناشد بكل اخلاص الأطراف الليبرية الامتناع عن أي عمل قد يُعرض للخطر تنفيذ اتفاق السلام في أبوجا وممارسة ضبط النفس لتفادي أي تصعيد في أعقاب الأحداث الأخيرة، وعلى وجه الخصوص لأن التقدم المحرز صوب السلم في ليبريا يتطلب، أولا وقبل كل شيء، احترام الالتزامات المتفق عليها فيما يتعلق بتنفيذ ذلك الاتفاق.

ومن الصحيح بالمثل أنه من أجل توطيد عملية السلام في ذلك البلد، يجب أن يقوم المجتمع الدولي بالوفاء بالتزاماته بتقديم المساعدة إلى ليبريا. ونود أن نعرب عن الأمل بأن تقدم البلدان المانحة مساعدة أكبر من أجل الاستجابة على نحو كاف إلى احتياجات المرحلة الحالية، مرحلة تسريح القوات وإدماجها في الحياة المدنية.

ومساعدة المجتمع الدولي ضرورية أيضا لتمكين قوات فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من مواصلة الجهود بنفس الكفاءة والفعالية.

ونأمل أن يمكن تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا لفترة أربعة أشهر إضافية، كما اقترح الأمين العام، وبموافقة مجلس الأمن، من مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز السلم في ليبريا في إطار التعاون الإقليمي والدولي الذي لا يزال ذا أهمية حيوية بالنسبة لتنفيذ اتفاق أبوجا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل تونس على كلماته الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي ممثل اثيوبيا. وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد عطيفة (اثيوبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أولا بأن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير وعلى قيادتكم الفعالة للغاية. وأود أيضا أن أشيد بصفة خاصة بالممثل الدائم للاتحاد الروسي، السفير لافروف، على كفاءته وطريقته الممتازة التي ترأس بها شؤون المجلس خلال شهر كانون الأول/ديسمبر. ونثني أيضا على الأمين العام على تقريره الشامل والبناء الذي يشحذ الأفكار وملاحظاته كما وردت في الوثيقة S/1996/47.

واسمحوا لي أيضا بأن أعرب عن تقديري العميق لوزير خارجية ليبريا على الموجز الذي قدمه.

قبل خمسين سنة، كانت ليبريا من بين بلدان أفريقية ثلاثة بزعماء اكتسبوا الاحترام في الصعيد المحلي والدولي. واليوم، لسوء الطالع، لديها حكومة لا تمارس أية سيطرة فعالة على أراضيها. وتستحق ليبريا تعاطفنا وعملنا، وإن شعب ليبريا، شأنه شأن أي شعب في أي مكان، من حقه أن يتمتع بالسلم، والاستقرار والأمن. وتكتسي الحالة في ليبريا التي تُعرض على المجلس أكبر قدر من الأهمية بالنسبة للبلدان الأفريقية وبالنسبة لمنظمتنا الإقليمية - منظمة الوحدة الأفريقية. ولهذا، يشرفني أن أشارك في هذه المناقشة الجارية اليوم بوصفي ممثلا للرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية، سعادة رئيس وزراء جمهورية اثيوبيا الديمقراطية الاتحادية، السيد ميغيس زيناوي.

لقد مضى وقت طويل منذ استحوذت مأساة ليبريا على اهتمام المجتمع الدولي. ولكن معاناة الشعب الليبري لم يجر تخفيفها. وقد شهدنا أحيانا علامات مبشرة وتوقيع اتفاقات بدت تمثل انطلاقه. ولسوء الطالع، فإن بعض هذه الاتفاقات، مع ذلك، كانت تُنتهك قبل أن يجف المداد الذي خُطت به وثائقها.

دعونا نستجيب إلى المشاكل في ليبريا بإجراءات ملموسة تتمثل في الالتزام بتقديم الموارد المالية والترتيبات السوقية لقوات حفظ السلام بالإضافة إلى تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا حتى يمكن إيجاد حل دائم لمأساة الشعب الليبري. وغني عن القول إن شعب ليبريا وحده هو الذي يستطيع تحقيق تسوية سياسية دائمة لمشاكل بلده. ولا يستطيع المجتمع الدولي إلا أن يقدم مساعدته.

وينبغي أن تكون هناك تسوية سياسية للصراعات، كما ينبغي تهيئة حالة سلمية في ليبريا قبل أن يكون من الممكن إجراء الانتخابات التشريعية والانتخابات الرئاسية في آب/اغسطس ١٩٩٦ وفقا لاتفاق أبوجا. وبطبيعة الحال، من السذاجة توقع إجراء انتخابات حرة منصفة دون تسريح المتقاتلين، ودون إجراء مشاورات مكثفة قد تؤدي إلى المصالحة وإلى تهيئة مناخ مؤات بشكل عام قبل الانتخابات. وعلاوة على ذلك، تبادل السجناء ينبغي أن يتم على النحو المتفق عليه، كما ينبغي أن تتدفق إمدادات المساعدات الإنسانية الغوثية دون إعاقة من أي فصيل من الفصائل. وينبغي أن يتاح للحكومة الإنتقالية الوطنية الليبرية أن تعمل حتى إجراء الانتخابات في آب/اغسطس. وفي عملية الانتخابات هذه ينبغي تنفيذ توصية الأمين العام الواردة في تقريره؛ بأن تكون بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا في وضع يسمح لها بما يلي:

> "مراقبة عملية الانتخاب والتحقق منها، بالتشاور مع منظمة الوحدة الأفريقية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بما في ذلك الانتخابات التشريعية والرئاسية التي ستجرى وفقا لأحكام اتفاقات السلام". (القرار ١٠٢٠ (١٩٩٥) الفقرة ٢ (ز))

ويبدو أن هناك مهمة صعبة وتحديا حقيقيا أمامنا للقضاء على حالة انعدام الأمن التي زادت والآخذة في التزايد في مناطق عديدة من ليبريا. وما لم تواجه هذه التحديات، لن يكون من العملي إجراء انتخابات هامة في آب/اغسطس. وجنبا لجنب مع تحسين حالات الأمن في ليبريا، فإن عملية فض الاشتباك، ونزع السلاح والتسريح ينبغي أن تعالج على أساس من الأولوية.

إن المدنيين الذين شردوا وحوصروا بين فريق الرصد وقوات ULIMO-J خارج كلي ينبغي أن يساعدوا بكل طريقة ممكنة للإفراج عنهم بأقرب وقت ممكن؛ كما ينبغي أن تقدم إليهم المساعدة الإنسانية أثناء حصارهم. وينبغي لجميع الأطراف المعنية أن تساعد هذه المجموعة من المدنيين والمدنيين الآخرين في الحالات المشابهة، كما ينبغي أن يساعد جميع ضحايا القتال الآخرون.

إن الاتفاق الذي وقع مؤخرا بين مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والحكومة الإنتقالية الوطنية الليبرية فيما يتعلق بإعادة ما يقدر بـ ٧٥٠ ٠٠٠ لاجئ ليبري ينبغي أن ينفذ باعتباره جزءا من عملية عامة لتهيئة مناخ مؤات للمصالحة والتسوية السياسية التي من شأنها أن تؤدي في نهاية الأمر إلى الانتعاش وإلى التعمير. والاجتماع الاستشاري الخاص بين الحكومة الإنتقالية الوطنية الليبرية وشركائها الدوليين في آذار/مارس ١٩٩٦، الذي يراد بعقده تناول مشاكل الانتعاش، عمل ينبغي أن يشجع عليه ويساعده

المجتمع الدولي بأسره. والاستعدادات اللازمة لبلوغ هذه الغاية ينبغي أن تجري قريبا وفقا لتوصية الأمين العام. وغني عن البيان أن هذا جهد يتخذ في الاتجاه الصحيح. ومع ذلك، لا يمكن توقع نتائج إيجابية حقيقية ما لم يتسن - على حد تعبير الأمين العام -

"تهيئة بيئة سالمة وآمنة في جميع أنحاء البلاد". (S/1996/47، الفقرة ٤٣)

إن نجاح عملية السلام في ليبريا، بقدر ما تعتمد على تعاون الأطراف المعنية، تتطلب أيضا التزاما أكبر من جانب المجتمع الدولي. والتعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الأفريقية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ينبغي أن يزداد تعزيزهما. وبصفة خاصة، نود أن نؤكد الحاجة لضمان الموارد الكافية والدعم السوقي المطلوبين لعمليات بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا وفريق الرصد. ويبين تقرير الأمين العام المعروض على المجلس أن وضع الأنصبة المقررة للحساب الخاص لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا في حاجة إلى المزيد من الاهتمام. وفيما يتعلق بصندوق الأمم المتحدة الاستئماني لليبريا، نحث المجتمع الدولي على الاسهام بسخاء في الصندوق لتمكين فريق الرصد من الوفاء بالمهمة الصعبة الخاصة بكفالة السلم والاستقرار في ليبريا.

إن منظمة الوحدة الأفريقية ترصد عن كثب الحالة في ليبريا. والدورة العادية الخامسة للجهاز المركزي لآلية منظمة الوحدة الأفريقية لفض النزاعات وإدارتها والوقاية منها التي عقدت في أديس أبابا من ١٨ إلى ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، أعربت عن ارتياحها إزاء إبرام اتفاق أبوجا الذي أدى إلى إنشاء حكومة إنتقالية جديدة في ليبريا. وبينما أثنى الجهاز المركزي التابع لمنظمة الوحدة الأفريقية على الرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، فخامة الرئيس جيري رالينغس رئيس غانا، وسائر زعماء غرب أفريقيا لجهودهم الدؤوبة لاحلال السلام في ليبريا، ناشد أيضا من أجل تقديم المساعدة الدولية إلى ليبريا، وبشكل خاص، لتقديم المساهمات السخية إلى الصندوق الاستئماني الذي أنشأه الأمين العام للأمم المتحدة لتمكين فريق الرصد من القيام بولايته. كما تعهدت منظمة الوحدة الأفريقية أيضا بتوفير الدعم المالي لمساعدة فريق الرصد في قيامه بمهامه الهامة.

ونحن نتشاطر الرأي الذي أعرب عنه في تقرير الأمين العام بأنه بالرغم من الانتكاسات التي وقعت مؤخرا، فإن عملية السلام في ليبريا ستنجح، في ضوء الدعم والتعاون الكاملين المقدمين من جميع الأطراف المعنية. ولذلك، فإننا نشارك الأمين العام في حث زعماء الفصائل على ضمان احترام وقف إطلاق النار والتعاون بالكامل مع فريق الرصد ومع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا، بشكل خاص فيما يتعلق بنزع السلاح، وفض الاشتباك، وتسريح المتقاتلين.

وفي الوقت نفسه، نود أن نشير مرة أخرى إلى أن نجاح فريق الرصد في ضمان تنفيذ اتفاق أبوجا يتوقف إلى حد كبير على توفير الموارد اللازمة. وفي هذا الشأن، ندعو المجتمع الدولي إلى توفير تلك الموارد والدعم السوقي لأهميتهما البالغة للوفاء بمهام فريق الرصد بنجاح.

إن التعاون والمشاركة القائمين بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ينبغي أن يستمرا وأن يتعززا إلى أن يتحقق حل سياسي دائم للمشكلة الليبرية وفقا لاتفاق أبوجا. وتحقيقا لهذه الغاية نطلب إلى مجلس الأمن تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا لضمان تعاونها وتنسيقها المستمرين مع منظمة الوحدة الأفريقية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في الوفاء بالمهام الصعبة الخاصة بضمان السلم والاستقرار في ليبريا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل اثيوبيا على كلماته الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي هو ممثل الجمهورية التشيكية. وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كوفاندا (الجمهورية التشيكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أولا بأن أهنئكم بمناسبة توليكم الرئاسة لشهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، وأن أشكر السفير لافروف على العمل

الممتاز الذي قام به رئيسا للشهر الماضي - الذي كان الشهر الأخير في مدة عضويتنا في المجلس. وأود أيضا أن أهنئ أعضاء المجلس الجدد جمهورية كوريا وشيلي وغينيا - بيساو ومصر، وبولندا بشكل خاص التي شغلت المقعد المخصص لمجموعتنا الإقليمية.

قد يتساءل المرء كيف تتأثر مصالح الجمهورية التشيكية بشكل خاص بالحالة السائدة في ليبريا البعيدة جدا عنا، لدرجة أن ننال شرف المشاركة في المناقشة بمقتضى المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس. إننا نرى أن المادة ٤٤ من الميثاق توفر لنا مبررا للمشاركة، بقدر اشتراك فرق من القوات المسلحة التشيكية في قوات الأمم المتحدة. والحقيقة أن الجمهورية التشيكية هي البلد الأوروبي الوحيد الذي يشارك فعلا في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا. وهذه الملاحظات كان يمكن - بالتالي - ذكرها في اجتماع البلدان المساهمة بقوات، ولكننا ممتنون للمجلس لتوفيره هذه الفرصة لنا لاثباتها فعلا في المحضر، ومن دواعي الشرف لي أن أتكلم في وجود وزير خارجية ليبريا.

وإننا نرى أن تقرير الأمين العام يثير الجزع. فالآمال المتعلقة بعملية السلام في ليبريا تعرضت لعمليات مد وجزر، إلا أنها بلغت ذروتها بالقطع بالتوقيع على اتفاق أبوجا. ولقد نبه مجلس الأمن دوما في أوقات مختلفة عند البت في تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة بأنه، إن لم يطرأ تحسن هام، فقد تكون هذه آخر مرة تُمدد فيها الولاية. ولا نرى أن القتال في توبمانبورغ والخسائر التي مُنيت بها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وفريق الرصد التابعة للجماعة تشكل مثل هذا التحسن، وهذا أمر بديهي. وإننا نحيي فريق الرصد ونشيد بذكرى الرفاق الذين فقدوا أرواحهم ونتقدم بخالص التعازي إلى أسرهم.

إننا ندين بشدة الهجمات التي شنها جناح الجنرال جونسون التابع لحركة التحرير الليبرية المتحدة من أجل الديمقراطية. وهذه الهجمات تؤثر بشدة على رغبة البلدان المحايدة في مواصلة تقديم المساعدة إلى ليبريا. وفي ضوء هذه الأحداث، فكرت الجمهورية التشيكية جديا في مستقبل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا وفي الهدف الذي يمكن تحقيقه بتعريض المشاركين فيها لما ينجم عن ذلك من أخطار. وفي تقييمنا النهائي، نرى أن الاشتعال الذي سببه جناح الجنرال جونسون في حركة التحرير الليبرية لم يمتد إلى مناطق أخرى في البلاد. وفي هذه اللحظة على الأقل، لا نرى أن حربا أهلية شاملة ستندلع مرة أخرى. والمهم الآن أن نكثف الضغط على الفصائل الليبرية لكي تفي بالتزاماتها، من أجل تقديم ضمانات أمنية لفريق الرصد وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا، والمضي بعملية نزع السلاح وتسريح القوات. وفي المقابل، فإن الفصائل ستكون بحاجة إلى مساعدة ملموسة مع اندماج أعضائها في الحياة المدنية.

وبعد دراسة متأنية، توصلت سلطات بلدي إلى نتيجة مؤداها أن سحب دعمنا لبعثة مراقبي الأمم المتحدة، مع تواضعه، سيكون غير موفق في هذا الوقت. ولذا فإننا نؤيد توصية الأمين العام بأن تُمدد ولاية البعثة لعدة شهور، وسنواصل الاشتراك في البعثة. ومع ذلك، وكما أوضح أعضاء عديدون مرات عديدة - وكان الممثل الدائم لاثيوبيا، الذي أدلى لتوه ببيان في المجلس، آخر المتكلمين في هذا الصف الطويل - فإن المسؤولية الرئيسية عن مستقبل ليبريا تقع على عاتق الليبريين أنفسهم، بما في ذلك جناح الدكتور جونسون في حركة التحرير الليبرية المتحدة. وفي حال بروز تهديدات خطيرة في المستقبل بالنسبة لأمن البعثة وفريق الرصد أو للشعب الليبري بذاته، فإن بلدي سيكون على استعداد لأن يعيد بجدية تقييم دعمنا المتواصل للبعثة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل الجمهورية التشيكية على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم الأخير ممثلة كوت ديفوار. أدعوها لكي تشغل مقعدا إلى طاولة المجلس وتدلي ببيانها.

السيدة كابا (كوت ديفوار) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): اعتذر عن غياب السفير كاكو جرفيس؛ فهو مشغول الآن في أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

اسمحوا لي، السيد الرئيس، أن أهنئكم على المثابرة التي تديرون بها أعمال مجلس الأمن لهذا

الشهر. وأشكر كذلك سلفكم على عمله الجيد في الشهر المنصرم. ويتمنى وفد بلدي للأعضاء الجدد في مجلس الأمن النجاح أثناء ولايتهم، ونشكر الأعضاء المغادرين على اسهامهم في أعمال المجلس.

إن ليبريا بلد شقيق ومجاور لكوت ديفوار. وإن أسرنا مترابطة وكل ما يؤثر على ليبريا يؤثر لا محالة على كوت ديفوار أيضا؛ ومن هنا قام بلدي باستضافة اللاجئين الليبريين استضافة أخوية. وإنه بسبب الصداقة الودية والأخوية مع شعب ليبريا تبذل حكومة كوت ديفوار جهودها لاستعادة السلام في ذلك البلد. وكل أمرئ يُدرك مبادرات حكومة بلدي لإحلال السلام في هذا البلد الشقيق المنكوب والذي هو في أمس الحاجة إلى السلام. وكانت اتفاقات ياموسوكرو عنصرا هاما في عملية السلام الليبرية.

وإن تقرير الأمين العام الممتاز عن الحالة في ليبريا يدفعنا إلى دراسة عدد من النقاط، بما فيها دور الأمم المتحدة في ليبريا. ونرى أن دورها كان إيجابيا، ويحدونا الأمل بأن يستمر إلى أن تستعيد ليبريا توازنها الداخلي التام. وينبغي للأمم المتحدة ألا تسحب دعمها من ليبريا في وقت يستعاد فيه الاستقرار من خلال الجهود الهادفة إلى تعزيز المؤسسات الوطنية، التي تتضمن إجراء انتخابات حرة وديمقراطية بإشراف الحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية.

وإن كوت ديفوار تضطلع بدور نشط في الجهود المشتركة التي تبذلها الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الأفريقية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا من أجل تنفيذ اتفاق أبوجا. ويحدونا الأمل، في وقت يشهد تحركا نحو الحل النهائي، ألا يتخلى المجتمع الدولي عن ليبريا في منتصف الطريق. وتأمل حكومة بلدي أن تستمر هذه الجهود. وإننا نؤيد توصية الأمين العام الواردة في تقريره، الوثيقة S/1996/47 المؤرخة ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، بتجديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا وتزويد فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بالموارد التي يحتاجها للاضطلاع بمهمته.

وأود في الختام أن أقدم تعازي حكومة كوت ديفوار إلى أسر الضحايا الذين سقطوا في حادثة توبمانبورغ.

ويتوجه وفد بلدي بالشكر إلى كل الذين يساهمون في استعادة السلام في ليبريا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثلة كوت ديفوار على الكلمات الرقيقة التي وجهتها إلي. لا يوجد متكلمون آخرون.

ليست هذه الجلسة، حسب طبيعة الأشياء، جلسة لاستخلاص نتائج رسمية أو اتخاذ قرارات. أود فقط أن أقول إنني اعتقد بأن هذه المناسبة دللت على أنها تبادل مفيد للآراء بهذه الطريقة الرسمية، وبالتالي المفتوحة والشفافة، وإن مناقشتنا هذا الصباح قد أغتنت بعناصر ثلاثة: أولا وجود وزير خارجية ليبريا نفسه، الذي نشعر بالامتنان له على تحمله مشقة القدوم والحديث إلينا بهذه الطريقة؛ وثانيا، المصادفة السعيدة المتمثلة بانعقاد هذه الجلسة مباشرة بعد عودة السفيرة ألبرايت من ليبريا وعقدها معنا جلسة إحاطة إعلامية حتى قبل أن تتاح لها فرصة تقديم تقرير إلى رئيس دولتها؛ وثالثا، وبطبيعة الحال، بحقيقة أن هذه المناقشة اغتنت كثيرا بالتعبير الأوسع عن الآراء من جانب الدول الأعضاء الأخرى التي ليست أعضاء في مجلس الأمن.

وكما قلت، أظن، أنه ليس للرئيس في هذه الحالة أن يحاول استخلاص استنتاجات من هذه الجلسة، ولكن أرى أن من الإنصاف أن أبرز بعضا من العناصر العديدة التي أثيرت في هذه المناقشة الواسعة النطاق. ويحضرني بصورة خاصة أن جميع المتكلمين

تقريبا أكدوا على أن عملية السلام في ليبريا تمر الآن بمنعطف حاسم؛ ثانيا، أن جهود كل الأطراف المعنية مطلوبة إذا أريد التغلب على النكسات التي وقعت مؤخرا؛ ثالثا، أنه يوجد، في هذا، تكامل بين الجهود الوطنية والإقليمية والجهود الدولية الأوسع نطاقا؛ رابعا، أن جميع المتكلمين شددوا على ضرورة مواصلة دعمنا لفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وأبرزوا - بعض المتكلمين على الأقل - مسألة الموارد والدعم السوقي في هذا الصدد؛ وأخيرا، أشار العديد من المتكلمين إلى أن الصراعات والطموحات موضع الخلاف في ليبريا يبدو أنها قائمة بين النخبة، وليس بين الشعب بوجه عام. والنتيجة التي خلص إليها البعض في بياناتهم هي أن المسؤولية الرئيسية تقع بالتالي على زعماء الأحزاب والفصائل في ذلك البلد.

وهذه المناقشة الأوسع اليوم، لدى القراءة الأولى هذه لتقرير الأمين العام، ستشكل خلفية هامة جدا لنا نحن الأعضاء في المجلس حيث يتعين علينا الآن أن نبدأ بدراسة أعمق لتوصيات الأمين العام - أعني تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا حتى نهاية أيار/مايو، مع تقديم تقرير مرحلي بحلول نهاية آذار/مارس. واسمحوا لي فقط أن أذكر الجميع في الختام أنه ستجرى أيضا عصر غد مشاورات للبلدان المساهمة بقوات بشأن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا.

رفعت الجلسة الساعة ١٤/٠٠.